

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٢٠

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

السيدة بوتو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تقبلوا، سيدي، باسم ١٣٠ مليون نسمة، التحيات
بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

لقد جئت لأخاطب الجمعية قبل غروب شمس
القرن العشرين، حيث يبدو أننا نعيش كما قال تشارلز
ديكنز "في أفضل الأوقات" وفي "أسوأ الأوقات".
وهناك الآن قرن يشارف على الانتهاء بعد أن شهد
اندلاع حربين عالميتين، ووقوع محرقة، وتفشي الجوع
والياس وظهور شبح الفناء النووي.

المناقشة العامة

خطاب السيدة بناظير بوتو، رئيسة وزراء جمهورية
باكستان الإسلامية.

بيد أنه ينبغي لنا أن نتذكر وجهها مغايرا من وجوه
القرن العشرين. فالشمعة توشك على الانطفاء لقرن
أتى للبشرية بثورة في التكنولوجيا والمعلومات تتجاوز
أكثر أحلامنا جموحا؛ إنه قرن من الطفرات في ميادين
الطب، والصحة، والاتصالات، والطاقة، والنقل،
والزراعة؛ وهو قرن شهد انتصار الحرية على التسلط،
وانتصار السوق الحرة على السيطرة الحكومية. ولقد
أطلق أحد المؤرخين على القرن العشرين، عصر
النقائص. لقد وضع بقاء العالم في محك الاختبار مرارا
ولكن العالم بقي على قيد الحياة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية
أولا إلى خطاب سعادة السيدة بناظير بوتو، رئيسة
وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحبت السيدة بناظير بوتو، رئيسة وزراء
جمهورية باكستان الإسلامية إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية
العامة، يُشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة
وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، سعادة السيدة
بناظير بوتو، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

نالت اعتراف مجلس الأمن بحقها في تقرير المصير.
وأود أن اقتبس عبارات مجلس الأمن نفسه:

"إن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير
سيحدد وفقا لإرادة الشعب التي يتم التعبير عنها
بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء
حر ونزيه بإشراف الأمم المتحدة". (القرار ١٢٢
(١٩٥٧)، الفقرة الثانية من الديباجة)

وبعد ٥٠ سنة، لا يزال شعب كشمير ينتظر تحقيق
هذا القرار، هذا الالتزام، هذا الوعد.

وقد سأل الشاعر الأمريكي - الأفريقي العظيم
أسئلة أساسية عن الحرية حين قال:
"ماذا يحدث لحلم تأجل؟
هل تراه يتبخر ويجف
مثل الزبيب تحت حرارة الشمس؟
أم أنه يتقيح مثل الدم
ويدمي بعد ذلك؟
لعله يتراخي فحسب
مثل عبء ثقيل،
أم تراه ينفجر؟"

وفي عام ١٩٨٩، عندما اجتاحت رياح الحرية
العالم، وراحت تقتلع الدكتاتوريات والسيطرة والاحتلال،
نهض جيل جديد من الكشميريين يطالب بحقه في
تقرير المصير، ذلك الحق الذي انتقل من أب إلى ابن،
ومن أم إلى ابنتها في شعلة تتجدد من جيل إلى آخر.
ومن أجل قمع شباب كشمير الشجاع، أرسلت الهند
إليهم ٦٠٠ ٠٠٠ من القوات العسكرية وشبه العسكرية.
وقد استخدمت أدوات القتل، والتعذيب، والاغتصاب
والنهب والاضطهاد، والسجن، والاعتقال دون رحمة.
ولكن كما قال الحائز على جائزة نوبل للسلام، مارتين
لوثر كينغ،

"لا يعطي الظالمون الحرية طوعا. فلا بد أن
يطالب بها المظلومون".

ولقد قدم أربعون ألف من الكشميريين حياتهم في
مقاومة الظلم خلال السنوات السبع الماضية وحدها.

وإنني أجيء إلى هذه الجمعية، في لحظة الانتقال
هذه من قرن إلى قرن يليه - من الألفية الثانية إلى
الألفية الثالثة - لأتكلم عن التاريخ والعدالة والأخلاق.
فاليوم، تقف الأمم المتحدة عند مفترق طرق، وهو ليس
مفترق طرق من حيث التقويم الزمني، وإنما مفترق
طرق بالنسبة لوجهة أسرة الأمم.

وإننا نواجه تحديات ثلاثة في الآن نفسه. التحدي
الأول هو تكاثر الصراعات، والمنازعات والتوترات بين
الأمم وفي داخلها، وما يرافق ذلك من صعود نعرات
التحيز القومي والإثني والديني والتعصب والغطرسة.
والتحدي الثاني هو الانتشار المستمر للفقر. والتحدي
الثالث هو تزايد الشعور بالاغتراب وفقدان الأمل
والثقة لدى الشعوب بأن حكومات العالم ستعالج
بنجاح المشاكل المتعددة الوجوه الكامنة في
الحقبة التكنولوجية الجديدة. والطريقة التي نعالج
بها هذه المشاكل ستحدد نوعية الحياة التي سنورثها
لأطفالنا.

إننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء الصراعات
والمنازعات التي تجتاح العديد من أنحاء العالم - في
البوسنة، وفي الشيشان وفي أذربيجان. وثقتنا بقدرتنا
على حسم الصراعات قد اهتزت بصورة ملموسة بعد
التجارب التي مرت بنا في الصومال، وفي أفغانستان،
وأذربيجان، وطاجيكستان، وليبيريا، ورواندا، وبوروندي.

ويحدونا الأمل بأن عملية السلام في الشرق
الأوسط، التي رحب بها العالم، لن يتغير مسارها، وبأن
جميع الأطراف ستحترم التزاماتها بموجب الاتفاقات
الموقعة.

إن نجاح اتفاق دايتون واستعادة السلام والعدالة
في البوسنة والهرسك سيكون اختبارا أكيدا لإرادة
المجتمع الدولي في منع العدوان ومنع ارتكاب جرائم
إبادة الأجناس في المستقبل.

ولا يزال هناك مكان آخر على هذه الأرض يجري
فيه اختبار القوة بين مبادئ القانون والحرية وقوة
العدوان والاحتلال الأجنبي. فبعد إنشاء الأمم المتحدة،
كان شعب جامو وكشمير من بين أوائل الشعوب التي

لا يُشكل "تحديدا لمصير الولاية" (القرار ١٢٢ (١٩٥٧) الفقرة ١ من المنطوق) بموجب الاستفتاء المقرر عقده تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد تأكد هذا في دراسة حديثة للجنة الحقوقيين الدولية.

وأود أن تتذكر الهند كلمات الفرنسي اندريه بريتون، الذي قال:

"ليس هناك شيء من الخطورة أن تترك لأحد حرية المساس به مثل الحرية ذاتها".

ولهذا أقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأحث على "أن تكون صادقة مع نفسها"، وأن تكون صادقة مع ميثاقها، وأن تكون صادقة مع قراراتها.

قد تحتج الهند بأن قرارات مجلس الأمن التي ضمنت إجراء استفتاء في جامو وكشمير تُعتبر قديمة ولكن ليست هناك آجال تقادم لقرارات الأمم المتحدة. فإن الاحتلال والقمع والضم أفعال لا يمكنها أن تُبطل قرارات مجلس الأمن ذاته. إن قرارات هذه الهيئة لا يمكن أن تطبق على نحو انتقائي و فقط عندما توجد مصلحة سياسية في تطبيقها.

وتطالب باكستان الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها ذاتها، ٤٧ (١٩٤٨) و ٥١ (١٩٤٨) و ٨٠ (١٩٥٠) و ٩٦ (١٩٥١) و ٩٨ (١٩٥٢) و ١٢٢ (١٩٥٧)، أي سبعة قرارات محددة ملزمة تضمن تقرير المصير لشعب جامو وكشمير.

وتعتبر كشمير الموضوع الأساسي الذي يُفرق بين الهند وباكستان. وقد اقترحت على رئيس وزراء الهند الجديد عندما تولى منصبه أن ندخل معا في حوار جاد، وقد شعرت بالتشجيع إزاء رده الإيجابي. إلا أن الحكومة الجديدة استمرت للأسف في استراتيجيتها القائمة على إجراء انتخابات مزيفة في جامو وكشمير المحتملة.

لقد أدى نزاع كشمير إلى أربعة حروب مباشرة أو غير مباشرة بين الهند وباكستان فيما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧١. وتمتلك الهند ثالث أكبر جيش في العالم اليوم ومعظمه موزوع ضد بلدي باكستان.

وقد جندت الهند ودربت الخونة لتخريب الحركة الكشميرية، ولبت الفرقة وتشويه صورة الكفاح من أجل الحرية. وقد سعت الهند، تحت الضغط الدولي المتزايد، في أيلول/سبتمبر الماضي إلى حرف أنظار الرأي العام العالمي بتنظيمها انتخابات مزيفة. فحتى أولئك الذين يدعون أنهم في مقدمة المرشحين المنتظر فوزهم في الانتخابات لا يستطيعون الإقدام على مجرد دخول الوادي دون حماية مرافقين مسلحين، ناهيك عن الحصول على تأييد شعبي.

وإليكم ما قالتها وسائل الإعلام. لقد ذكرت صحيفة "آراب نيوز" في عددها الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أن مراسلها قد زار بارامولا ذلك الصباح، ورأى المدينة بأكملها مهجورة. لم يكن هناك فرد واحد ظاهر في الشوارع، المليئة بالدوريات العسكرية. وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ أنه بينما الهند تأمل في أن الانتخابات ستضعف من جاذبية الفدائيين، يوجد كثيرون في سريناغار ممن يقولون بأن نيودلهي إنما تسير وراءهم. وقد ذكرت صحيفة "إيكونوميك تايمز" وهي صحيفة هندية، في عددها الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن عددا من مواقع التصويت في انانتاناغ وفي بولواما لم يسجل حتى الساعة ١٥/٠٠ إلا عددا من الأصوات لا يتجاوز خانة الأحاد. كما أن "الاستيتسمان"، وهي صحيفة هندية أخرى ذكرت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أن سريناغار أبدت مقاومة شديدة للانتخابات في ذلك اليوم. وقد أجريت عمليات التصويت في مناخ يشبه حظر التجول في شوارع خالية. ووفقا لإذاعة صوت أمريكا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قال السيناتور الأمريكي توم هركين إن هذه الانتخابات زائفة ولن تُعد مُعبّرة عن الطموحات المشروعة للجماهير الكشميرية.

وقد أعلن رئيس مؤتمر حريات لعموم أحزاب كشمير، السيد عمر فاروق، إن مثل هذه الانتخابات لا يمكن أن تكون بديلا عن حق الكشميريين في تقرير المصير.

وقد أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٢٢ (١٩٥٧) أن تنظيم مثل هذه الانتخابات

حل النزاعات، وتفادي التهديد النووي، وتعزيز الرخاء في جنوب آسيا. وآمل أن يتلقى هذا الاقتراح تأييد هذه الجمعية والهند.

لقد أقامت الأمم المتحدة تمييزا واضحا بين الإرهاب والكفاح المشروع من أجل التحرير الوطني. وسنكون نحن في باكستان في مقدمة الجهود لمكافحة الإرهاب لأننا كنا، مرارا وتكرارا، ضحايا لهذه الجرائم عبر حدودنا ذاتها. وفي هذه السنة وحدها واجهنا سلسلة من الهجمات الإرهابية عبر الحدود، ولكننا نحسنا بعون الله في القبض على عصابات مختلفة من الإرهابيين العابرين للحدود.

ومع ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن بليون مسلم من محبي السلام، عن القلق العميق، إزاء الدعاية التي تشنها بعض الدوائر.

وتحاول بعض الدوائر إلصاق الإرهاب بالمسلمين؛ وهذا خطأ. فلا يوجد مكان في الإسلام لأعمال إرهابية. ومع ذلك، دعونا نعترف بإننا في فترة ما بعد الحرب الباردة نشهد ظهور جماعات متطرفة في الشرق وفي الغرب. وسواء كان الأمر ينصب على أصولية هندوسية، أو حركة تشدد إسلامية، أو نزعة تطرف يهودي، أو دعوة عنصرية لـ "لي بن" في فرنسا، أو تفجير أو كلاهما الذي شهدته أمريكا، فإننا نشهد عددا من الشباب يتجهون إلى أعمال العنف. وعلينا نحن الذين نؤمن بسياسات الاعتدال، والتوفيق، والتسامح أن نقف صفا واحدا ضد هذا التهديد الجديد للعنف والإرهاب. إن الآليات والأنظمة الدولية لضبط عملاء الإرهاب بحاجة إلى تعزيز، ويجب أن ندين الإرهابيين والمتطرفين بصوت واحد، أيا كان عرفهم، أو دينهم أو اعتقادهم.

إن باكستان هي ثاني أكبر بلد إسلامي في العالم. وهي دولة ديمقراطية، والحكومة التي رأسها مصممة على تحويل باكستان إلى قلعة للتنور والتحرير والتقدم الاجتماعي. وهذه المهمة ليست مهمة سهلة نظرا لتاريخنا الحديث. فحرب أفغانستان أدت إلى انتشار الأسلحة والنزعة العسكرية في منطقتنا، وإلى بروز القوى الاثنية والطائفية والانفصالية في البلد. وأوجدت

وتفتقر جنوب آسيا إلى نظام أمن إقليمي. ونحن في باكستان قدمنا عدة مقترحات من أجل تحديد الأسلحة التقليدية: أولا، التفاوض على خفض نسبة متفق عليها من القوات على نحو متبادل؛ وثانيا، تدابير لمنع إمكانية شن هجوم مفاجئ؛ وثالثا، اعتماد مبادئ متفق عليها لتحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا.

وقد قامت باكستان، طوال ٣٠ سنة بصياغة سلسلة من المقترحات لاحتواء انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ في جنوب آسيا. وقد كانت الهند تحتج دوما بأنها تعارض التدابير الثنائية أو الإقليمية، ولن تقبل إلا بسياسة عدم انتشار عالمية. وقد جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتمثل بالضبط ذلك النوع من الإجراءات العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح الذي كانت الهند تنادي به لمدة ٤٠ سنة. ومع ذلك، فضلت الهند للأسف أن تستخدم حق النقض ضد المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ثم عارضت المعاهدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الشهر الماضي. وبهذا أصبح بوسع العالم أن يرى الصورة الآن على حقيقتها.

واسمحوا لي بأن أقول إننا مع استعدادنا لتوقيع أي معاهدة نووية توقع عليها الهند في نفس الوقت معنا، لا بد أن نؤكد أية خطوة تتخذها جارتنا للتصعيد النووي ستجد ردا من جانبنا للحفاظ على أمننا الوطني.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقترح على هذه الجمعية أن توافق على إجراء حوار متعدد الأطراف من أجل السلم والأمن في جنوب آسيا، حوار لا يقتصر على باكستان والهند، بل يشارك فيه أيضا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، ودول كبرى أخرى، مثل ألمانيا واليابان. ويمكن أن يغطي هذا المؤتمر المتعدد الأطراف ثلاثة مجالات حيوية: أولا، حل نزاع كشمير والمشاكل الثنائية الأخرى بين الهند وباكستان؛ وثانيا، النهوض بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة؛ وثالثا، التدابير اللازمة لتعزيز ضبط النفس النووي، وتفادي خطر سباق التسلح النووي في جنوب آسيا. وأعتقد أن مثل هذه المحادثات المتعددة الأطراف ستوفر إطارا لمفاوضات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى

عن ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لمساعدة البلدان النامية. وحتى هذا الهدف انكمش الآن إلى مستوى ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للعالم المتقدم النمو.

إننا في باكستان، إذ نلتزم بالحلم الذي كان يحلمه أجدادنا المؤسسون، قد اخترنا سبيل الديمقراطية البرلمانية الاتحادية المقرونة بمفهوم المساواة الاجتماعية. وتضطلع باكستان، في ظل حكومة ديمقراطية، بدور مسؤول في مكافحة الإرهاب والمخدرات، وتعزيز حقوق المرأة والطفل، والعمل في سبيل قضايا عدم الانتشار من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد فعلنا هذا في مواجهة قوى الاثنية، والطائفية، والانفصال، والنزعات المتشددة، وهي القوى التي كانت تعمل على تمزيق نسيجنا الاجتماعي. وقد كانت الهزيمة مصير الذين حاولوا تقويض وحدة بلدنا بتقويض السلم في مدينتنا المرفئية، كراتشي.

ولدينا خطة واضحة فيما نحن نتحرك صوب القرن الحادي والعشرين هي الحفاظ على باكستان التي تكرر حكم القانون وتكفل حقوق نساها وأطفالها وأقلياتها؛ باكستان التي توفر فرصة متساوية لتقدم مواطنيها بالاستثمار في الصحة وفي التعليم؛ باكستان التي اجتذبت فعلا ما يزيد على ٢٢ بليون دولار من تعهدات الاستثمار.

إنني أخاطبكم، سيدي الرئيس، في غسق قرن ينتظر بزوغ فجر قرن جديد. وفيما أنا أخاطبكم، أحلم بألفية ثالثة تضمحل فيها الفجوة بين الغني والفقير؛ وتقهر فيها أخيرا وبعد طول انتظار الأمية، والجوع، وسوء التغذية والأمراض ويكون فيها كل وليد آتيا عن تخطيط له ورغبة فيه فينال كل عناية وتغذية ورعاية، ويلقى فيها مولد الطفلة الإنثى كل الفرح والترحيب الذي يقابل به مولد الطفل الذكر. أحلم بألفية من التسامح والتعددية، يحترم فيها الناس غيرهم من الناس، وتحترم فيها الأمم غيرها من الأمم، وتحترم فيها الديانات غيرها من الديانات.

الحرب بيئة ثقافية محيذة للمخدرات. ولم تعد بعضا من شبابنا للوفاء بمتطلبات التوظيف في عالمنا الحديث.

ونحن نواجه اليوم، إلى جانب بلدان أخرى في العالم، أخطار المديونية، والعجز والديموغرافيا. وإنني أفخر بالقول إننا في باكستان خفضنا معدل النمو السكاني عندنا من ٣,١ في المائة إلى ٢,٩ في المائة. ونأمل في تحقيق خفض آخر ليصل إلى ٢,٦ في المائة. وفي السنوات الثلاث الماضية، خفضنا عجزنا بمقدار ثلاث نقاط، وسددنا من الدين مبلغ بليون دولار. ومع ذلك، لا تزال التكلفة باهظة.

ولقد تعين علينا أن نقدم كل عام ميزانية قاسية لاجراج بلدنا من الرمال المتحركة للديون والعجز والديموغرافيا. وهذه السنة وحدها، خصص مبلغ ٢٢ بليون روبية باكستانية لخدمة الديون من جملة اعتمادات ميزانية جديدة قدرها ٤٠ بليون روبية باكستانية. ومثال باكستان يكشف عن السبب في عيش أعداد متزايدة من سكان العالم في فقر وبؤس ودون الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، أو التصحاح أو المدارس أو المستشفيات.

وهذه الحقائق المؤلمة عن خدمة الديون تولد اليأس والاحباط للذين يتخذان في كثير من الأحيان صورة عنف وإرهاب عشوائيين. وعلى الرغم من هذا الفقر الطاحن، فإن طموحات المهمشين لا تزال تتصاعد نظرا لثورة الاتصالات التي تجتاح العالم.

والعالم بحاجة إلى ابتكار نظام يتيح للحكومات التي تأخذ بالمعايير الدولية للتجارة والقيم الإنسانية الحصول على تخفيف من ديونها يتناسب مع ذلك. لقد حمل التناقص في تدفق المساعدات بلدانا، مثل باكستان، على اقتراض رؤوس الأموال بمعدلات فائدة تجارية. والواقع أن خدمة الديون أصبحت تستأثر الآن بنسبة ٤٧ في المائة من ميزانيتنا. ولا بد من معالجة الأثر السلبي الذي يترتب على هذه التحولات ذات الوجهة العكسية.

وعلى غرار ذلك، فإن الوقت قد حان لتجديد وتنفيذ تعهد الدول المتقدمة النمو بتكريس ما لا يقل

ومشاركتنا في نظم المعاملة التفضيلية تُرهن باحترام معايير مقررّة تنصل بحقوق العمال وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والحرية المدنية - وهذه أمور تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية.

لقد حصلنا على بعض مزايا المعاملة التفضيلية في الاتجار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نتيجة لزيادة الرخاء الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الطلب على الاستيراد في هذه البلدان وزيادة السياحة في منطقة البحر الكاريبي. وفي المقابل، يتعين علينا أن نتحمل تعقيدات القواعد الجديدة ومعايير المواءمة التي أصبحت سارية المفعول. إلا أننا لم نستفد بالكامل بعد من المزايا المنبثقة عن الاتفاقات ذات الشروط الميسّرة، من قبيل اتفاقية لومي الرابعة، ونظام الأفضليات المعمم، ومبادرة حوض الكاريبي.

واعتمادنا الكبير على التجارة الخارجية، وقلة العرض من السلع والخدمات وأساليب التسويق غير المناسبة، كل هذه عناصر ضعف تؤثر بدرجة ما على جميع بلدان المنطقة. ويجب أن نتغلب على أوجه القصور هذه وأن نحدد المجالات التي يمكن أن نكون قادرين فيها على المنافسة. ويشكل توطيد التعاون أحد طرق دعم عملية التكامل في منطقة البحر الكاريبي ومعالجة جوانب الضعف هذه.

عندما نشير إلى منطقة البحر الكاريبي، دعونا لا ننسى الحالة في هايتي، وهي البلد الذي نتشاطر معه جزيرة هيسبانيولا. إننا ننظر بعين العطف إلى العملية الديمقراطية الآخذة بالتبلور في هذا البلد، وناشد المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للمساعدة في المهمة الضخمة التي يواجهها أبناء البلد الذي أنجب "توسان لي أوفيرتير" في بناء مستقبل أفضل لمواطنيهم.

وكان من بين أوائل إجراءات السياسة الخارجية لحكومتنا تشجيع قيام تعاون وعلاقة ودية بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي. وقد شكّلتنا اللجنة الثنائية المشتركة. وبعد اجتماع مثمر، عقد قبل بضعة أيام في مدينة بورت - أو - برنس، وافقت تلك اللجنة على سلسلة من اتفاقات التبادل التقني

هذه هي الألفية الثالثة التي أراها لبلدي ولبلدان الأخرى، ولجميع الأطفال. فلتكن الأمم المتحدة الهيكل الأساسي لجعل هذا الحلم حقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت السيدة بناظير بوتو، رئيسة وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

سيسرنا أن نرى إجراء اتصالات مباشرة بين الأمم المتحدة وهذه الهيئة التي أنشئت مؤخراً، وتلقيها الدعم من الأمم المتحدة، مساندة للجهود التي بذلناها لتوطيد علاقاتنا وفي سبيل تنمية شعوبنا.

وبالمثل، ما فتئنا نشترك في المحفل الخاص بدول البحر الكاريبي المستفيدة من اتفاقية لومي الرابعة وذلك، في إطار محفل دول إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وقد نهض هذا المحفل بسلسلة من المشاريع الإقليمية بتمويل من موارد الاتحاد الأوروبي.

وكبلد مراقب، يتطلع إلى أن يصبح عضواً كامل العضوية، في الجماعة الكاريبية وفي السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي. نحن ننظر باهتمام شديد إلى اتساع وتعميق العلاقة بين الأمم المتحدة والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي. ونحث على اتخاذ الخطوات الضرورية لتكثيف التعاون والتنسيق بين المؤسستين، مما سيمكننا من تحقيق أهدافنا المشتركة.

تواجه بلدان منطقة البحر الكاريبي تحديات الظروف الراهنة حيث تتضاءل المزايا الممنوحة للوصول إلى الأسواق نتيجة لتطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولقيام السوق الأوروبية الموحدة، ولتوطيد اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والتحرك نحو اتجاهات المعاملة بالمثل والنزعات المماثلة.

أسماء مثل فييت نام، وكاتانغا، وكمبوديا؛ وبالطبع، لم يطلق على أي منها اسم السويد أو اليابان أو ألمانيا. وهذا يعني أن دور هذه المنظمة الدولية الجديدة هو ضمان السلم والأمن الدوليين من خلال آليات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل حظا.

لهذا السبب يعتقد وفدنا، بالنسبة للدين، أنه يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف التي تقدم مساعدة إنمائية، وعلى الحكومات المانحة، بالإضافة إلى الدائنين، إيجاد حلول أكثر استدامة لعبء خدمة الدين الخارجي، ليتسنى لنا تحرير موارد يمكن استخدامها مباشرة لمكافحة الفقر، ووقف تدهور البيئة.

لقد تقدمنا في هذا المضمرة، ومن الإنصاف أن نسلّم بأن مجموعة السبعة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصارف الإقليمية للمساعدة الإنمائية - مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ما برحت ترسم وتنفذ آليات هامة لتخفيف عبء الديون الأجنبية، ومن أبرزها ما يسمى بخطة برايدي وبرامج مجموعة السبعة لتخفيض الديون الثنائية.

ومع ذلك، سيتعين علينا في المستقبل القريب أن نستعرض بعض المبادئ المصونة التي ما برح المجتمع المالي الدولي يلتزم بها منذ عدة سنوات، مثل مبدأ اعتماد موعد أخير لنادي باريس، واستحالة إعادة هيكلة الديون مع المنظمات المتعددة الأطراف. ويؤثر هذا بصفة خاصة على البلدان المسماة أقل البلدان نموا والتي كان يمكنها أن تحظى بمعاملة تفضيلية في هذا الشأن. ولهذا تحث الجمهورية الدومينيكية كل الأطراف المعنية على التحرك في سبيل تمكين البلدان المتخلفة من تنفيذ البرامج الصالحة لمكافحة الفقر والتهميش، ضمن سياق مالي مستدام.

وإلى جانب مكافحة الفقر، فإنه في هذه المرحلة من مراحل إصلاح النظام الدولي، من المهم أن نتخذ كل التدابير اللازمة لمكافحة الارهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والآفات التي تترك آثارا وخيمة على التطور الطبيعي للبشرية. وقد حاولت

في مجالات السياحة والزراعة، والتجارة والاستثمار، وشؤون الرياضة والحدود والهجرة. فضلا عن ذلك، حددنا شروط الاستراتيجية المشتركة للاستفادة من التمويل الذي توفره المصادر المتعددة الأطراف، كالمعنى المقدمة من الاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة.

أود الآن توجيه انتباه الجمعية العامة إلى موضوع كان قبل سنوات قليلة يحتل الصفحات الأولى من جميع صحف العالم، ومع أن تأثيره لا يزال كبيرا على فعالية سياسات التنمية، فإن اهتمام العالم به قد تلاشى: وهذا الموضوع هو مشكلة الدين الخارجي. وقد نفذت بلدان المنطقة سلسلة من برامج التكيف في محاولة قامت بها لاستعادة ملاءتها الخارجية. إلا أنه لا يزال يوجد قدر كبير من الاختلال نتيجة لعبء خدمة الدين الذي لا يقابله انتعاش في معدلات التبادل التجاري يمكننا من توليد قدر أكبر من الموارد عن طريق صادراتنا.

وفي حالة الجمهورية الدومينيكية زاد الدين الخارجي بمقدار ١٣ مِثْلا في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٩٤. واليوم، بفضل جهودنا غير العادية، سدّد بلدنا الآن الدفعات المستحقة لدائنيننا الدوليين، وهذا يعني أننا أصبحنا أهلا لتلقي تمويل خارجي جديد. بيد أن تسديد الدفعات المستحقة للمنظمات الدولية الدائنة ترتّب عليه تحمل حكومتنا قدرا أكبر من الديون الاجتماعية لشعب الجمهورية الدومينيكية. إذ لا يوجد سوى قدر أقل من الموارد للاستثمار في ميادين التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، وفي النهاية، لمعالجة حالة الفقر الحرجة التي تحيق بمعظم شعبنا.

لقد بذلت الأمم المتحدة، على مدى ٥١ عاما من وجودها، جهودا غير عادية للقضاء على الصراعات الضروس في أماكن مختلفة من العالم، وللإسهام في صون السلم والأمن الدولي. ولكن مسرح الحرب ينطوي على تضحيات إنسانية كبيرة، وقد اتخذت أحيانا الفقيرة أسماء أماكن مزقتها الحروب، رامزة بذلك إلى مدى كفافها ضد البؤس. فالأحياء الفقيرة والمهمشة في الجمهورية الدومينيكية اتخذت

اصطحب فخامة السيد ليونيل فرناندز رينا،
الرئيس الدستوري للجمهورية الدومينيكية، إلى
خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
الآن لوزير الدولة، ووزير الشؤون الخارجية للسنغال
ولشؤون السنغاليين المقيمين في الخارج، سعادة
السيد مصطفى نياسي.

السيد نياسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن
الفرنسية): سيدي، إن انتخابكم المرموق لرئاسة
الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين لهو
إشادة رسمية واضحة من أعضاء منظمنا ببلدكم
العظيم، ماليزيا. إن خصالكم الثقافية والأدبية،
وإيمانكم بالأمم المتحدة، وخبرتكم الواسعة بالعلاقات
الدولية أمور كفيلة، في رأينا، بإنجاح أعمال هذه
الدورة. ولكل هذه الأسباب، فإن السنغال، التي
تحتفظ بعلاقات وثيقة من الصداقة والتعاون مع
بلدكم، يسعدنا أن تتقدم إليكم، عن طريقي،
بالتنهاني الحارة. ونؤكد تأييدنا الكامل لكم في تحقيق
المهمة السامية التي كلفتم بها.

وأود أن أعرب لسلفكم، سعادة السيد جيوغو
فريتاس دو آمارال، عن امتناننا العميق لما أبداه من
الالتزام والكفاءة والفعالية في اضطلاع بولايته أثناء
دورة تاريخية ومثمرة بصفة خاصة.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام، سعادة
السيد بطرس بطرس غالي، في هذه الدورة الحادية
والخمسين للجمعية العامة. إن السيد بطرس بطرس
غالي مدافع شجاع عن السلم والتعاون بين الشعوب،
ويجب أن نبرز اليوم عمله الجدير بالثناء في خدمة
الأمم المتحدة لكي نشجع المثابرة في هذا السبيل.
وفضلا عن ذلك، فإن رؤساء الدول الأفريقية قد
اعتمدوا في ياوندي مؤخرا بيانا يوصي بإعادة
انتخابه لفترة ولاية ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة.

كارتلات المخدرات الدولية مؤخرا استخدام ممرات
البحر الكاريبي في تنفيذ عملياتها غير المشروعة.
والجمهورية الدومينيكية تتخذ كل التدابير الممكنة
لمنع استخدام أراضيها للاتجار بالمخدرات وتعاطيها.
وبالنسبة للدومينيكيين، فإن تعاطي المخدرات
والاتجار فيها يمثلان مشكلة تتعلق بالأمن الوطني،
وسنكافح هذه المشكلة بالقوة اللازمة لكي نقضي
على بلاء أصبح أكبر وباء يصيب البشرية في نهاية
القرن العشرين.

والجمهورية الدومينيكية، إذ تعرب عن
استعدادها للاضطلاع بدور أكثر نشاطا في النظام
الدولي، تعرب أيضا عن قلقها إزاء الصراعات
العديدة التي لم تحسم بعد في مختلف أنحاء العالم.
وننادي بحل نهائي وسلمي للصراع في البوسنة
والهرسك؛ ولمسعى السلام في الشرق الأوسط بين
حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛
وللتعاون والمساعدة في الحالات من أمثال حالة
الصومال، وبوروندي، وليبيريا. وبالنسبة لجمهورية
الصين في تايوان، نعتقد أنه نظرا لوضعها في قلب
شرق آسيا، فإن أمنها واستقرارها يرتبطان ارتباطا
وثيقا بسلام تلك المنطقة ورفاهيتها، ولهذا نشجع
الطرفين الواقعيين على جانبي مضيق تايوان على
استئناف حوار بناء بقصد تحقيق التعاون والتناهم
المتبادلين. ونعتقد أن المشاركة المتوازنة للطرفين
في الأمم المتحدة من شأنها أن يفضي إلى حفظ
السلام.

إننا نقف على عتبة قرن جديد وألفية جديدة،
تأتي معها تحديات جديدة وفرص جديدة كذلك
للتقدم الإنساني، وقد كانت منظمة الأمم المتحدة
دائما محطا لأنبل التطلعات الإنسانية. والجمهورية
الدومينيكية، إذ نشق بالله وبالقدرة الخلاقة لشعبها،
تتطلع إلى أن تكون متحدثة بلسان مثل العدالة
والسلام والديمقراطية والرخاء التي تلهم الأمم
المتحضرة في العالم، وأداة لخدمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم
الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري
للجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به توا.

ويستكشف بيئة المريخ، ويحرز تقدما ملموسا في مكافحة الأمراض.

ومع ذلك، لا بد أن نقر بأن عالم اليوم ليس هو العالم قبل ٥٠ سنة. فهو عالم محفوف بأخطار جديدة وواسعة الانتشار، ولكنه في الوقت ذاته يوفر إمكانيات مختلفة وهذا ما يقتضي منا أن نتكاتف، وننقل من خلافاتنا الى الحد الأدنى، ونوحد جهودنا كشعوب وأمم ودول ومجتمعات.

واليوم، تواجه كل الأمم تناقضات ضخمة: فمن ناحية، لم تكن الدول من قبل قريبة من بعضها البعض أكثر مما هي اليوم بسبب تزايد عولمة التكنولوجيا؛ ومن ناحية أخرى، كان تفتت القوميات سببا في ظهور أشكال جديدة من المواجهة والصراع، وفي سوء التفاهم والتأخيرات الخطيرة في تطور القارات.

وأثناء فترة الحرب الباردة كان من المتعارف عليه عامة أن التهديدات الرئيسية للسلام العالمي تأتي من الحروب بين الدول، وكان كل ما نخشاه هو أن ينشب صراع نووي يدمر الكوكب.

وبإنتهاء الحرب الباردة ساد احساس بالثقة في قدوم عالم متحرر من شبح كارثة نووية، الأمر الذي رحبنا به بكل التفاؤل. وتشاطرنا الاعتقاد بأن العديد من الصراعات الإقليمية سيتسنى حسمها على وجه السرعة بمجرد توقف إزكائها بالمساعدات العسكرية المحمومة ومواقف التصعيد المستمر في نصفي الكرة الأرضية.

ومن المؤسف اليوم إننا مضطرون للاعتراف بأن الوضع في العالم جاء مكذبا لمعظم هذه الرؤى المتفائلة. فلا يزال العديد من الصراعات القديمة يقاوم المحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي لتسويته. وقد نشبت صراعات مميته ومتواصلة داخل الدول. فالصراعات الدائرة في أفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة انما تبرهن على هذه الحقيقة.

وواقع الأمر أن أفريقيا، من الصومال الى أنغولا، ومن بوروندي ورواندا الى ليبيريا أصبحت منكوبة

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرناندز استيفاربيبا (باراغواي).

إننا نرى المناخ الدولي اليوم كحالة من الحالات الخاصة التي ينبغي أن نوقظ ضمائرنا وتحثنا على تعزيز جهودنا وشحذ بصائرنا حتى نضمن للإنسانية مستقبلا يسوده السلام والتضامن والتعاون.

والواقع إننا نجتمع اليوم في وقت يفرض تغيرات كبرى في حياة منظمنا. وأسطع دليل على رغبتنا المشتركة في الإصلاح هو ما قدمناه هنا في العام الماضي أثناء احتفالنا رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. فانطلاقا من هذه الروح أكدت من جديد وبقوة بعض من أهم الأصوات وأكثرها هيبة ومصداقية في العالم - وهي الأصوات الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات الـ ١٢٨ - أثناء الجلسات التذكارية للجمعية العامة، على ايمانها العميق بالأمم المتحدة وبمبادئها وأهدافها.

وفضلا عن ذلك، دعانا أولئك القادة بالإجماع الى التفكير المتعمق حتى ندخل القرن الحادي والعشرين بمنظمة تشكلت من جديد وأعيد تنشيطها وزودت بالموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لكي تكون أكثر فعالية في تأدية الرسالة السامية لمنظمة تعمل على تنسيق الجهود المتكاملة للدول الأعضاء بغية تحقيق الأهداف الجديدة في كنف الحرية والتضامن الفعال.

ضمان السلام والأمن الجماعي؛ تنمية علاقات الصداقة فيما بين الأمم على أساس القيم المشتركة؛ تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ استحداث أشكال متنوعة من التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية - هذه هي الأحلام التي راودت مؤسسي الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما، والتي لا تزال حتى اليوم تمثل الدعامة والأساس الأخلاقي المسوغ للأهداف التي يجب أن نواصل السعي الى تحقيقها في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هذا القرن الذي كان، رغم حربين عالميتين، قرن الاكتشافات المذهلة، والقرن الذي شهد الإنسان يمشى على سطح القمر،

منذ بداية الصراع أية فكرة لتقسيم البوسنة والهرسك؛ وهذا ما دعاها الى الترحيب، مع عظيم الأمل، بتوقيع اتفاق دايتون، ومن هذا المنطلق، لا بد من تدعيم زخم السلام في هذا الاتفاق. وكان حسن سير الانتخابات التي أجريت في ١٤ أيلول/سبتمبر خطوة هامة في هذا الصدد. وستظل ملاحقة مجرمي الحرب واعتقالهم ومحاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية محكا رئيسيا لنجاح المجتمع الدولي. والأهم من ذلك أنها ستثبت أن مجتمعنا قادر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إزاء هذه الخلفية، سيواصل بلدي السنغال، كما فعل في الماضي، بذل كل ما في وسعه، في إطار فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الى أن تظهر الى الوجود البوسنة والهرسك التي تعيش في سلام مع نفسها، حتى تؤتي بذور السلام والاستقرار ثمارها أخيرا في هذه الأرض التي مزقتها الحرب، وفي كل ربوع يوغوسلافيا السابقة.

قبل عام واحد لا أكثر، رحبنا مع الارتياح بالتوقيع على اتفاقات واشنطن وطابا، وهي معالم بارزة على طريق استتباب السلام والمصالحة بين شعوب الشرق الأوسط. والباب الذي فتحت هذه الاتفاقات يجب ألا يغلق أبدا. ولكن من المؤسف اليوم أن الشكوك والمخاوف من العودة الى ماض كانت سمته الحرب والكراهية، بدأت تطفو على السطح مرة أخرى. فلنضع حدا لهذه التهديدات قبل أن يفوت الأوان.

وبينما آمن بلدي دوما، ولا يزال يؤمن، بأن هناك حقائق لا مفر منها، ومن بينها وجود اسرائيل، فإنه يرى أيضا أن أمن تلك الدولة لا يمكن ضمانه في الأجل الطويل إلا في إطار احترام وتنفيذ عملية السلام الحالية التي ينبغي أن تؤدي بصفة نهائية الى إنشاء دولة فلسطينية تكون ذات سيادة ومستقلة، وعضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي.

ومن المتعين إذن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي انتخبت في أيار/مايو ١٩٩٦، أن تبذل جهودا حاسمة، حتى تظل شعلة السلام التي أوقدت بالأمس القريب بكل هذه الشجاعة والبصيرة الثاقبة،

بصراعات لا بد من الاعتراف بأن طبيعتها تحول دون التنفيذ الصحيح والفعال للحلول المقترحة.

وصحيح أنه أمكن إحراز تقدم ملموس في حل بعض هذه الصراعات، وخاصة في أنغولا، والى حد ما في رواندا، ولكننا بحاجة الى مواصلة جهودنا في هذا الاتجاه.

وفي صراعات أخرى، ما زال الطريق الى السلام محفوبا بالشكوك. ففي ليبيريا ما زال الوضع شديد الغموض بسبب صعوبة احتواء الصراع بين الفصائل المتناحرة، رغم مبادرات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية في المنطقة.

ولكن ذلك يجب ألا يثبط هممنا. ففي الاجتماع الوزاري المعقود مؤخرا في أبوجا، اتخذت نيجيريا والبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض القرارات الجريئة التي نأمل أن تخلق ظروفا جديدة تفضي الى تطبيع الحالة في ذلك البلد من خلال تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية بدعم تام من المجتمع الدولي قاطبة.

وفيما يتعلق ببوروندي، من الواضح أن التدابير التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كعلاج، لم تنجح في وضع حد لإراقة الدماء ولا في توقي الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه الماضي. وهذا وضع يدعو الى الأسف، ويجب أن نتخذ إجراء بشأنه.

ومع ذلك، يجب أن نتمسك بإيماننا. وفي مواجهة هذا الوضع الجديد، وعلى غرار البلدان الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، تطالب السنغال بإعادة النظام الدستوري وتؤكد من جديد اقتناعها بأن أي حل للأزمة في بوروندي، يتطلب الشروع ببنية صادقة، وبالرغم من أي حفيظة، في حوار حر وشفاف بين مختلف أطراف الصراع.

وفي أوروبا، كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، قبل تفتتها، مثلا للتعايش العرقي والديني التعددي والمنسجم، والذي كان مفخرة للعالم. وباسم هذه القيم، رفضت السنغال

مارس الماضي على اتفاق بيليندابا بشأن جعل القارة خالية من الأسلحة النووية.

وبنفس الروح، اتخذ المجتمع الدولي مؤخرًا خطوة هامة لوقف سباق الأسلحة النووية، عندما اعتمدت الجمعية العامة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعها بلدي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ هنا في نيويورك.

ومع ذلك، الحقيقة أنه في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات جديدة ظهرت بنهاية الحرب الباردة، سيطلب من منظماتنا أن تقوم بدور أكثر أهمية في الشؤون العالمية، وبطبيعة الحال، أن هذا يعني ضرورة إجراء تحسينات جادة في عمل المنظمة، وما هو أكثر من ذلك أهمية تنفيذ مبدأ العالمية بطريقة منهجية فعالة. ووفقا لذلك، فإن إعادة هيكلة مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه يجب أن يظلا هدفا أوليا. إن هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة يجب أن يعكس في عملية صنع قراراته شواغل جميع أعضاء منظماتنا. وإصلاحه يجب أن يؤدي إلى زيادة الشفافية وإلى تمثيل أفضل لجميع مناطق العالم.

والسنغال، مسترشدة بالمبدأ السامي الخاص بعالمية الأمم المتحدة، تؤيد طلب جمهورية الصين قبولها عضوا في منظماتنا، وبشكل عام في عضوية الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. ومما لا جدال فيه، في رأينا، أن تلك الدولة - بالنظر إلى نشاطها الاجتماعي - الاقتصادي، ومستوى تنميتها، والتزامها بالقيم الديمقراطية، وسلوكها في الشؤون الدولية - تفي بجميع المعايير والشروط التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة لقبول الدول في عضويتها. وهذا القبول في العضوية، من شأنه - إذا حدث - أن يسهم إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية في ذلك الجزء من آسيا، ويسمح بقيام تعاون اقتصادي فني ثقافي لم يسبق له مثيل بين بلدان جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. وقبولها ليس من شأنه، بأي شكل من الأشكال، أن ينال من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلم والتنمية في العالم.

نبراسا لقادة وشعبي إسرائيل وفلسطين على الطريق المؤدي الى شرق أوسط يبني مستقبله بروح التضامن والتعاون والصداقة.

وفي ضوء التغييرات التي حدثت في العالم منذ انهيار حائط برلين، ونظرا لأشكال الصراعات الجديدة التي تتطلب نهجا جديدا لإدارة نظامنا الأمني الجماعي، لا بد من إبداء الفهم لمنظماتنا، الأمم المتحدة، ودعمها وتعزيزها.

إن الأمم المتحدة منظمة يطلب منها بصورة متزايدة إنشاء جيل جديد من عمليات حفظ السلام. وقد انضم الى أصحاب الخوذ الزرقاء خبراء مدنيون يوفرون المساعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ويسهمون بذلك في استقرار الأوضاع وإنهاء النزاعات، كما يسهمون في البحث عن التسوية السياسية للصراعات عن طريق المصالحة الوطنية حيثما يقتضي الأمر ذلك.

وعلى ذلك، سيواصل بلدي، السنغال المشاركة بعزم في هذه المهمة النبيلة لخدمة السلام، عن اقتناع ظل دائما مصدر إلهام لسياستنا الدولية. وهذه الرغبة نفسها هي التي دفعته إلى الاشتراك، مع ٣٦ بلدا آخر، في نظام القوات الاحتياطية الذي اقترحه مؤخرا الأمين العام، وكذلك إلى الالتزام بإنشاء نظام للانداز المبكر والرد السريع.

إن السنغال، مسترشدة بهذه المبادئ نفسها، تواصل الإسهام بشكل متواضع في تحقيق أهداف نزع السلاح الشامل والفعال. وقبول السنغال مؤخرا في عضوية مؤتمر نزع السلاح - عندما وسعت عضوية تلك الهيئة - يشهد على رغبتها في العمل مع جميع الأمم المحبة للسلام لبناء مستقبل أفضل في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بحرارة بالاتفاق المبرم هنا بشأن التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة لأنه يفي بشواغل جميع الدول الأعضاء في منظماتنا، وبخاصة الدول الأفريقية. وبروح من الإجماع الكبير، وقعت الدول الأفريقية في القاهرة في شهر آذار/

كاهل الأفريقيين أنفسهم. ولهذا فإن الحكومات في العديد من البلدان الأفريقية تواصل اليوم بإصرار القيام بإصلاحات قوية وصعبة تنعكس، في جملة أمور، في الاستخدام المحسن والمرشد للأموال العامة، وفي فتح اقتصاداتنا للتجارة الدولية، وفي تهيئة الظروف المواتية للمشروعات الخاصة والإدارة الشفافة للشؤون العامة، وما هو أكثر من ذلك أهمية، في تحقيق مشاركة جميع قطاعات المجتمع في جهود التنمية الوطنية، بما يعود بالنفع على الجميع. وفي هذا الشأن، لا بد لنا أن نشيد بمؤسسات برايتون وودز، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، للمساعدة والدعم المقدمين لبلداننا. وحتى تنجح هذه الجهود المستمرة، يجب دعمها بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وبتخفيف الديون بشكل كبير، ورفع للحواجز وغيرها من التدابير الحمائية. وهذه المجالات الثلاثة تتطلب عملاً دينامياً من جانب المجتمع الدولي.

والسنغال مقتنعة تماماً بأن بوسعنا أن نقاوم التشاؤم الأفريقي إذا ما عقدنا العزم معا على توطيد شراكة تحقق الفائدة المتبادلة لإنعاش أفريقيا ذات الإمكانيات الهائلة التي إذا ما استخدمت، ستتيح لشركائنا، فرصاً حقيقية. وهذا الاقتناع - ولنذكر بهذا - هو الذي دفع برئيس دولة السنغال، فخامة السيد عبده ضيوف إلى أخذ زمام المبادرة - خلال فترته الأولى كرئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية بالنيابة - بطلب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للمرة الأولى لمناقشة الحالة الاقتصادية في أفريقيا. وفي ضوء هذا ينظر بلدي إلى المبادرتين المكرستين لأفريقيا، أي برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا التي طرحها الأمين العام في آذار/مارس ١٩٩٦.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في هذه الدورة أعطى تقييماً صريحاً للغاية لما يجب القيام به لجعل هذا المشروع إطاراً حقيقياً لتعاون متعدد الأطراف ومصدراً للتطلع نحو شراكة مثمرة من أجل التنمية.

إن قيم السلام، والحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، التي أوحى منذ ٥٠ عاماً بإنشاء منظماتنا، يجب أن تظل الآن أكثر من أي وقت مضى أساس عملنا المشترك نحو حياة تتسم بالكرامة للجميع. وقد علمتنا تجربة ما بعد الحرب الباردة مرة أخرى أن التخلف الاقتصادي بمختلف وجوهه لا يزال يمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

والآن، بعد أن أصبحت العولمة والترابط ظاهرتين يعترف بهما الجميع، يجب أن نتفهم أن مصير البشرية مصير واحد لا يتجزأ. وهذه الحقيقة الواضحة يجب أن تدفعنا إلى السعي، بروح من التضامن، إلى حلول مشتركة لمشاكل التخلف الاقتصادي القائمة. وإن سلسلة المؤتمرات العالمية الكبرى المقرر اختتامها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بمؤتمر القمة العالمي للأغذية - الذي يعد مبادرة إيجابية يرحب بها بلدي - لهي علامة مشجعة على سعي المجتمع الدولي إلى مواجهة هذه التحديات بما يحقق أفضل النفع لشعوب العالم على أساس نهج شامل ومتكامل للتنمية البشرية.

ولا بد لنا الآن أن نحافظ على هذه الروح وندعمها بتعبئة الموارد المالية الإضافية والتي بدونها ستظل الالتزامات المقطوعة حبراً على ورق، مما يؤدي إلى إحباط الآمال المشروعة التي أيقظتها. ويجب علينا أن نجد حلاً مبكراً شاملاً لأزمة الديون الحادة. إن مكونات المشكلة واضحة اليوم تماماً. والجهود المتواصلة التي يبذلها بلدي لإجراء تكيفات هيكلية ستظل عقيمة وغير فعالة إذا ظلت العوامل الخارجية من قبيل عبء الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري تعرقل إمكاناتنا الإنمائية.

إن "خطة للتنمية" تتيح لنا فرصة جديدة لإعادة تأكيد التزامنا بالسلام والاستقرار العالميين بوضع إطار شامل للعمل القائم على العدالة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

إن تنمية أفريقيا، ولست بحاجة إلى التأكيد على هذه النقطة، مسؤولية تقع في المحل الأول على

فريتاس دو أمارال على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بواجباته.

إن تعاقب الحكومات، الذي يعتبر مبدءا أساسيا من مبادئ الديمقراطية الإسرائيلية، قد أتى بحكومة جديدة إلى السلطة في إسرائيل مؤخرا. وقد اعتقد قطاع من المجتمع الدولي أن هذا الاختيار الإسرائيلي الديمقراطي اختيار في غير محله ظنا بأنه قد يعمل في غير صالح السلم الإقليمي. وردا على هذا الحكم المسبق، أود أن أقول قولاً بسيطاً: إن إسرائيل متحدة في سعيها إلى السلم. فالأمر لا يتعلق بأناس طبييين وساعين إلى تحقيق السلم في جانب، وأناس ينزعون إلى الأذى ويفرضون السلم في الجانب الآخر. ففي إسرائيل يتلاقى اليسار واليمين في السعي إلى السلم بصرف النظر عن الحساسيات والاختلافات فيما بينهما.

أود أن أشير إلى التاريخ الحديث لعملية صنع السلم بين إسرائيل والعرب حتى أبدو أي غموض فيما يتصل بالعمل من أجل السلم في إسرائيل وأبيّن أن الأغلبية الجديدة لا تفتقر إلى ما يؤهلها لبذل الجهود من أجل تحقيق السلم. فالسلم الذي تحقق بين إسرائيل ومصر كان معلماً أساسياً للتعايش بين الإسرائيليين والعرب. كما أن مؤتمر مدريد، الذي تشرفت بالمشاركة فيه، يحمل الطابع المميز لرواد السلم الذين تعد الأغلبية الجديدة في إسرائيل الوريث المباشر لإنجازاتهم.

والالتزام الكامل لحكومة نتنياهو باتفاقات أوسلو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية السلم التي ساعد في تشكيلها جارانا المباشران، مصر والأردن. بيد أن الانخراط السريع لحكومتي في عملية السلم أمر قوبل بالتهوين من شأنه وخفض قيمته وتشويهه. والاجتماعات التي عقدها رئيس الوزراء ووزير الدفاع في دولة إسرائيل وأنا، مع رئيس السلطة الفلسطينية، قوبلت بالاستهزاء ولم تحظ إلا باهتمام ثانوي. لقد تناولت هذه الاجتماعات بصفة خاصة جوهر السلم ومضمونه. وطرحنا الأساليب والوسائل الضرورية لتحقيق السلم، وضخمت صدى اتفاقات أوسلو، ومدت نطاق الاعتراف الإسرائيلي - الفلسطيني المتبادل إلى قطاعات

وفي الختام، أود أن أتناول باختصار الأزمة المالية للأمم المتحدة، التي أصبحت مصدر قلق كبير لجميع دولنا. ولما كانت أسباب الحالة قد نوقشت باستفاضة في هذه القاعة نفسها، لا أعتقد أنني بحاجة إلى أن أعيد ذكرها، ومع ذلك، هناك شيء بالغ الوضوح. في الوقت الذي تلتزم فيه منظمنا على جبهات عديدة، سواء بجهود إعادة السلم أو بتعزيز دورها بوصفها الإطار الأولي والأداة الرئيسية لمجسيء النظام العالمي الجديد، يصبح استقرارها المالي أمراً ضرورياً لتمكيننا من أن نواجه معا التحديات الكبرى التي تنتظرنا.

ولذلك، يود بلدي، السنغال، أن يناشد مرة أخرى جميع الدول الأعضاء أن تفي بشكل منتظم بالتزاماتها المالية. وفي هذا الصدد، من الضروري تماماً ألا نطعن في مصداقية الأمم المتحدة في وقت تحدونا فيه جميعاً، بشكل إنفرادي وجماعي، آمال عظام من أجل مستقبل البشرية.

ومرة أخرى، ستعتمد فاعلية الأمم المتحدة على عزمنا المشترك على تنسيق مصالحنا الخاصة لتحقيق أهدافنا المشتركة في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لميثاق سان فرانسيسكو.

والسنغال كما قال رئيسنا فخامة السيد عبده ضيوف مرارا وتكرارا ستواصل العمل دون كلل، كما فعلت في الماضي لتحقيق مبادئ السلم والعدل والتضامن ولكي تؤكد من جديد التزامها بجميع المبادئ التي يقوم عليها مجتمع دولي حقيقي نشاطر فيه جميعاً مصيراً مشتركاً.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل السيد دافيد ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، اسمحو لي أولاً أن أهنيء السيد غزالي اسماعيل لانتخابه بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وأن أتمنى له كل نجاح. أود أيضاً أن أشكر سلفه السيد ديوغو

لقد أكدت قمة واشنطن من جديد المبادئ والخطوط التوجيهية للمفاوضات. إنني أؤيد بحرارة قول الرئيس كلينتون بأن المفاوضات المباشرة في ظل مناخ بناء هي المفتاح الأساسي لحسم المشاكل. فالمستقبل الخالي من الأعمال العدائية، ونبذ العنف هما حجر الأساس في الجهود المتبادلة لتحقيق السلم.

إن الخيار في أيدينا. فهل نختار التعاون، والتقدم، والسلم والأمن الحقيقيين؟ أم نعود إلى الأيام المظلمة للنزاع والمواجهة والعنف، فنضع بذلك، نهاية لكل آمالنا؟ إن إسرائيل من جانبها قد اختارت طريق الأمل.

هناك مبدأ رئيسي آخر في سعينا لتحقيق السلم وهو عزيمة الأطراف على السماح بقيام سلم حقيقي.

إن التعاون الإقليمي عامل حاسم في ضمان السلام والاستقرار. وأؤكد لكم أن إسرائيل لا تمنى نفسها بالهيمنة الاقتصادية، إنما ترغب في الاضطلاع بدورها المشروع في إقامة التعاون الإقليمي. وذلك مبدأ أساسي من مبادئ التطبيع. إن السلام والتطبيع كل واحد لا يتجزأ. ومن ثم، فإذا كنا سنتبع منطق السلام والحوار، فلا يمكننا المجازفة بإبقاء التطبيع رهينة ووقفه.

وإسرائيل لا تخفي أن تطبيع علاقاتها بالعالم العربي ينبغي أن ينفذ بالكامل. وهذا معناه إقامة علاقات سياسية واقتصادية شاملة مع أوسع نطاق ممكن من القبول الثقافي والفكري والروحي وما زال البعض من جيراننا ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها جسدا غريبا على المنطقة. وينبغي أن يمحو التطبيع البقية الباقية من هذا النفي الأيديولوجي إلى الأبد. والتطبيع هو الرباط الذي لا غنى عنه للحفاظ على أوامر صرح السلام.

وأحد أهدافنا العاجلة هو استئناف المفاوضات مع سوريا على أساس مبادئ مدريد التي فتحت باب الحوار بين البلدين. ونحن نسلم بأهمية دور سوريا في إقامة سلام دائم في منطقتنا. وإننا ندعو

جديدة من المجتمع وإلى طبقات سياسية إسرائيلية جديدة. إن إسرائيل مصممة على بلوغ السلم وفقا للسياسات والمبادئ التوجيهية الأساسية لحكومة الجديدة.

وتسترشد حكومة إسرائيل في طريقها إلى تحقيق السلم بعدة مبادئ، أود أن أشرحها. فبالنسبة لنا لا يعتبر الأمن هاجسا مستبدا أو عقيدة عمياء، لأنه يمس صميم وجودنا في منطقة لا تزال لسوء الطالع تحتدم بالتهديدات وعدم الاستقرار. ومن ثم ينبغي أن يكون الأمن حجر الزاوية في صرح السلم. ولا يمكن تحت أية ظروف، أن يكون الأمن مجرد عالق بتلابيب عملية لم يقل فيها الارهاب والعنف كلمتهما الأخيرة بعد.

إن المفاوضات في ذاتها، من خلال الطاقات الخلاقة المشتركة التي تطلقها، تسمح لنا باحتواء الأخطار والانجرافات. والكفاح ضد الارهاب وهياكله الأساسية وموارد تمويله ومساعدته ليس قاصرا علينا وحدنا. إننا ندعو الأمم المتحدة بقوة إلى أن تسعى دون كلل لتحقيق تعاون نشط في مكافحة الارهاب وإدانتته إدانة قاطعة. فمن الحتمي إبقاء عملية السلم الإسرائيلية - الفلسطينية خالية من العنف.

لقد عدت للتو من قمة واشنطن التي عقدت بناء على مبادرة من الرئيس كلينتون. ومن فوق هذه المنصة أود باسم حكومة وشعب إسرائيل أن أشكر رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها على إسهامهما المثالي في سبيل السلم بجمع الأطراف معا، وعلى إسهامهما العميق بإعادة تنشيط عملية السلم. وفي هذا الصدد، تظل لدور الولايات المتحدة وإسهامها أهمية كبيرة.

وفي يوم الأحد المقبل ستجتمع مرة أخرى الأفرقة الاسرائيلية والفلسطينية محاولة حسم ما بينها من خلافات تتعلق بالاتفاقات المختلفة. ونحن في هذا الصدد مسؤولون أمام شعبنا وأمام المنطقة كلها. ولذلك يجب أن نبدي حسن النية والتفاهم المتبادل بغية تحقيق مهمتنا، وأن تنبعث منا رسالة السلم المستقر والأمن الدائم.

ومنذ فجر التاريخ، ظلت منطقتنا نقطة التقاء بين حضارات وثقافات متنوعة، ومعينا نابضا بالحياة لتقدم البشرية جمعا. والشرق الأوسط بموقعه في مفترق الطرق بين القارات والبلدان، ينبغي أن يعيد اكتشاف عبقرية هذا المكان وثناء حضاراته المضيئة في أوقات السلام. وينبغي لليهود والعرب حشد معارفهم وحكمتهم من أجل تجديد رسالتهم في النهوض بالحياة والإنسانية.

وتشارك إسرائيل عن طريق التعاون الدولي بلدانا فتية من أفريقيا الى آسيا، ومن أمريكا اللاتينية الى الصين إنجازاتها ومصادر قوتها في مجالات الزراعة والصحة والعلم.

ونأمل أن يأتي اليوم الذي يتأسس فيه نظام أممي إقليمي في الشرق الأوسط كيما يوفر استجابة تعاونية متعددة الأطراف لجميع مشكلات الأمن. وتكمن ميزة هذا النهج الإقليمي في أنه يقوم على أساس المفاوضات المباشرة بين دول المنطقة. وتتمثل المرحلة الأولى في بناء الثقة، وعلينا بعد ذلك أن نضع تحديد الأسلحة وآليات نزع السلاح موضع التنفيذ. ولهذا رحبت إسرائيل بإنشاء الفريق العامل لتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي كجزء من المحادثات المتعددة الأطراف. وأملنا أن يشمل هذا الإطار في المستقبل جميع دول الشرق الأوسط.

ويتحدد موقف إسرائيل على هدى من ولاية ثنائية: تحديد أهداف طموحة، والسعي لتحقيقها على نحو عملي وواقعي. وستسعى إسرائيل، بعد إحلال السلام والمصالحة بين جميع دول المنطقة، الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية في الشرق الأوسط وخالية كذلك من القذائف التسيارية وسيخضع هذا التجريد من الأسلحة للتحقق الصارم.

وتبدأ المفاوضات الرامية لإنشاء هذه المنطقة في أعقاب التوقيع على اتفاقات السلام الثنائية بين إسرائيل وجميع بلدان المنطقة. وفي الوقت ذاته تنفذ إسرائيل تدابير بناء الثقة التي من شأنها زيادة الانفتاح والشفافية، وتسهم من ثم في تخفيف

الرئيس الأسد من فوق هذا المنبر الى استئناف المفاوضات.

وفيما يتعلق ببلدان فليس لدينا منازعات إقليمية مع لبنان. ونحن ملتزمون بسيادته التزاما تاما. وفي مقدور لبنان أن يصبح أرضا خصبة لاستعادة الثقة وبناء السلام.

ومصر ورئيسها السيد حسن مبارك شركاء لنا في السلام. فهم المبدعون والفاعلون الذين شاركوا على الدوام في جميع مراحل عملية السلام.

وليس هناك من شك في أن الأردن عنصر حاسم في بناء السلام في منطقتنا، وقد ساعد جلالة الملك حسين، وهو رجل سلام وحوار، عملية السلام مساعدا فعالة كما قدم برهانا حيويا على ضمان استمرارها. وقد حظيت قمة واشنطن بدعمه الكامل.

وعلى درب السلام الطويل، سارت المغرب دوما - وهي البلد الذي ولدت فيه وهي موطن عائلتي - وأنارت طريق المصالحة الإسرائيلية العربية. إن وضوح الرؤية التي أبدأها جلالة الملك الحسن الثاني قد تركت بصمتها المميزة على الحوار العربي الإسرائيلي بكامله. وسيواصل الملك المغربي القيام بدوره الحيوي ويبث في السلام روحا جديدة تعبر عن تضامنه المميز.

وأود أن أشيد أيضا بالدعم الفعال من جانب تونس.

وقد ساعدت عمان وقطر ومؤخرا موريتانيا جميعها على دعم جهود السلام.

وقد استفادت عملية السلام من الدعم الكبير الذي قدمه الراعيان، الولايات المتحدة وروسيا، ومن الإسهام الفعال والإيجابي من جانب الاتحاد الأوروبي والترويج ومن دول مثل اليابان وكندا.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد رسميا من جديد التزام إسرائيل وتصميمها الذي لا يمكن الرجوع عنهما بمواصلة السير على طريق السلام.

واقّع ديني يتشاطره الجميع وقد ساهمت فيه إسرائيل مساهمة كبيرة.

إن القدس، التي تمثل أفق أحلامنا وصلواتنا، شكلت ذروة تواجدها الجماعي طوال فترات منفانا وشتاتنا. وهي عاصمة إسرائيل في الأزمنة القديمة والحديثة، ولم تكن القدس قط عاصمة لأي بلد آخر غير إسرائيل.

ويندر، أن كان هذا قد حدث على الإطلاق، أن حرّمت أية دولة ذات سيادة من الحق في أن تقرر عاصمتها بحرية. إن إسرائيل، التي استعاد شعبها المحب للسلام سيادته بعد ٢٠٠٠ سنة من العيش في المنفى، قد عادت إلى مدينة السلام أورشاليم: القدس، وبذلك فإنها تعبر بوضوح عن تمسكها الذي لا يحيد بعاصمة أسلافها، كيما تجدد ترانيم سلامها. "فلنصل من أجل سلام القدس". وسوف نكرس كل جهودنا بلا كلل لذلك السعي من أجل السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل بييلي ميلر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والسياحة والنقل الدولي في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أهنئ السفير غزالي على انتخابه رئيساً للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ويشاطر وفد بربادوس مشاطرة كاملة الثقة التي تم الإعراب عنها في قيادته، مؤكداً له تعاونه معه في أعمال هذه الجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن الشناء الحار على سلفه سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على قيادته الممتازة للدورة الخمسين، بما في ذلك الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. فذلك الاحتفال، الذي جمع ١٢٨ رئيساً من رؤساء الدول أو الحكومات، يمثل نصبا تذكاريًا ملائماً لتلك المناسبة التاريخية.

إن معرفة بلدي عن منظومة الأمم المتحدة وتقديره لها قد تعمقا منذ أن شرف باستضافة

حدة التوترات ومنع نشوب جميع المنازعات المسلحة.

ونحن نفضل بوجه عام ترتيبات الأمن الإقليمي. إلا أن إسرائيل تحبذ تنفيذ جوانب معينة من الآليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح حسب الاقتضاء. وبناء على ذلك، فقد وقعت إسرائيل على اتفاقية الأسلحة التقليدية واعتمدت وقفا اختيارياً لتصنيع وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد وقعت أيضاً على معاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية كما وقعت الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستنظر إسرائيل في التصديق على تلك المعاهدة في ضوء التطورات في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد البلدان الرئيسية لهذه المعاهدة.

وبذلك تكون إسرائيل قد أظهرت تصميمها على أن تشارك، كلما كان ذلك ممكناً، في جهود المجتمع الدولي التي تستهدف الحيلولة دون انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

وترغب إسرائيل رغبة قوية في أن تكون عضواً فعالاً كامل العضوية في أسرة الأمم الممتلئة في هذه المنظمة. وإننا نلاحظ بأسف وخيبة أمل أن مسألة عضويتنا في مجموعة إقليمية لم تحسم بعد. وبذلك تحرم إسرائيل من الحق المتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة على قدم المساواة في جميع أنشطتها.

وينتقص هذا من مبدأ المساواة فيما بين الدول ذات السيادة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يتم تصحيح هذا الإجحاف، وأن تتمكن إسرائيل في النهاية من العمل في إطار هذه المنظمة على قدم المساواة ككل الدول الأعضاء الأخرى.

وأود أن أختتم بياني بالحديث عن موضوع القدس التي يذكر اسمها في الكثير من الصلوات التي تقام من أجل السلام. إن القدس هي مهد الديانات الكبرى الثلاث. ونحن نؤكد مجدداً وضعها هذا في كل يوم من خلال احترام وضمأن الحرية التامة للعبادة والتعبير الروحي لكل المؤمنين. فهذا

تعامل بعناية خاصة: فهناك أعداد كبيرة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبحر شبه مغلق يتعرض لعواصف موسمية عنيفة، ووجود ممر من أكثر ممرات الملاحة استخداما، وهو قناة بنما وقد أعلن رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية مرارا وتكرارا عن معارضتهم لاستخدام البحر الكاريبي للنقل العابر للمواد النووية. ونحن نتطلع إلى تعميق الحوار مع دول العلم وغيرها من الدول والمنظمات المعنية لكي نضمن جميعا معرفة ما الذي يجري شحنه، ومتى يتم ذلك وأين يحدث، وما هي أفضل وسيلة لإدارته.

وتزداد درجة تعرض دول الكاريبي المتناهية الصغر للخطر أكثر فأكثر بسبب الاتجار بالمخدرات. فهذه التجارة غير المشروعة تهدد مجرد وجود ديمقراطياتنا، وهي نقطة أعيد التأكيد عليها في وقت سابق من هذا العام عندما عقد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مؤتمرا في بربادوس بشأن التعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وإعادة تأهيل المتعاطين لها في منطقة البحر الكاريبي.

ويعتبر التعاون الإقليمي الوسيلة المسؤولة والفعالة لتنفيذ الاتفاقات الدولية التي تتناول هذه المسألة. وقد كانت استجابة المجتمع الدولي لمجموعة مشاكلنا الخاصة مشجعة، ولكن لا بد لها من أن تستمر وتزداد قوة. فنحن نتعرض لهذه المعاناة الكبيرة ليس لأننا المستعملين النهائيين الرئيسيين، بل لموقعنا الاستراتيجي في هذا الاتجار. وسوف نستمر في جهودنا بما لدينا من موارد محدودة كيما نضمن ألا يقوض الاتجار بالمخدرات أسس ديمقراطياتنا. إننا لن نبقي متهمين بعدم التعاون مع شركائنا، كما أننا لن نسمح بالتضحية بسيادتنا التي حصلنا عليها بشق الأنفس في الصراع بين الحتمية الأخلاقية والمجتمعية للحد من الطلب والحاجة إلى تقليل العرض.

وإذ نرحب بالعقد الدولي للقضاء على الفقر، فإن وفد بلدي يشعر بهلع عندما يرى في عام ١٩٩٦ أنه على الرغم من الفتوحات التي تحققت في مجالي التكنولوجيا والثروة الجديدة التي تولدها قوى

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤. لقد حدد إعلان وبرنامج عمل بربادوس السبيل لإحراز تقدم في العلاقة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وكان مؤتمر بربادوس أول مؤتمر عالمي يعقد لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهو مؤتمر المتابعة الوحيد حتى الآن، وذلك يرجع إلى أنه قد تم الاعتراف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها دور حاسم تضطلع به في التنمية المستدامة.

وسوف تواصل بربادوس وغيرها من الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة متتابعة برنامج العمل دون هوادة، نظرا لأن بقاءنا يعتمد عليه. غير أننا شعرنا بخيبة أمل عندما لاحظنا أن الكثير من الوعود التي ينطوي عليها برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لم يتم الوفاء بها حتى الآن، وسوف نعمل على زيادة إشراك المجتمع الدولي في ضمان معالجة شواغلنا. وترحب بربادوس بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار. ويتسم هذا النظام الجديد لمحيطات العالم بأهمية خاصة لنا وللدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل عام نظرا للرابطة الهامة القائمة بين البيئة البحرية والكتلة اليابسة التي نعيش عليها. فالدول الجزرية الصغيرة النامية هي مجرد مناطق ساحلية من بعض الوجوه، وهي بذلك لها علاقة وثيقة خاصة بالمحيطات التي نعتمد عليها من أجل غذائنا والتي لها دور أساسي لصناعة السياحة لدينا.

وفي هذا السياق، نحن ننظر بقلق إلى استخدام البحر الكاريبي في النقل العابر للمواد النووية وغيرها من المواد الخطرة. وإذ نتفهم احتياجات البلدان للتخلص من النفايات وإعادة تجهيزها ونعترف بحقها في أن تفعل ذلك بموجب قانون البحار ولوائح المنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نخشى من عواقب وقوع حوادث بالنسبة لبيئة تتسم بهشاشتها البالغة. وتمثل منطقة البحر الكاريبي خليطا فريدا من العوامل التي تتطلب أن

النابع من المنافسة العالمية الحادة وإصلاح المؤسسات العالمية الرئيسية بما فيها الأمم المتحدة. ولذا تتابع بربادوس باهتمام خاص المشاورات الجارية في الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن. ومسألة التمثيل العادل للدول الصغيرة لها أهمية خاصة، ونحن ندرس عن كثب المقترحات التي تأخذ هذا المفهوم في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بارتياح التقارب الكبير في الآراء بشأن توسيع عضوية المجلس، والأهمية المعطاة للتدابير الرامية إلى تحسين طرائق وإجراءات عمله وتعزيز طابعه الديمقراطي والتمثيلي وإرساء المزيد من الشفافية.

ونسلم أيضا بأهمية المشاورات الجارية في الأفرقة العاملة الأخرى. وحين تكتمل هذه المهمة بنجاح نتوقع أن نرى أمما متحدة وقد أعيدت هيكلتها وتجددت طاقتها للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم لا يزال الفقر المطلق يعم مليار شخص ممن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.

ورغم الالتزام بالإصلاح، فإن قدرة المنظمة على دعم هذه الخطة العالمية تعترضها الأزمات المالية المتكررة. فأصبحت الأمم المتحدة تجد نفسها اليوم في مفترق طرق. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٦، حذر الأمين العام من أن الأمم المتحدة كانت على شفا كارثة مالية. وللأسف لم يطرأ حتى الآن تحسن يذكر على هذا الحال. وفي ضوء هذا، أصبح من الجلي أنه لا يمكن تأجيل اتخاذ إجراء حاسم للتصدي لهذه الأزمة، إذا كان المراد هو الحفاظ على سلامة المنظمة وصلاحيته ولايتها. ونحن نرى أننا تناقشنا أكثر من اللازم حول الالتزامات التي نص عليها صراحة ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك بربادوس بشدة بالموقف الذي عبرت عنه مجموعة الـ ٧٧ والصين من أن الأزمة تنبع أساسا من مشكلة التدفق النقدي للمنظمة، التي أوجدها عدم سداد الدول الأعضاء الرئيسية لاشتراكاتها الكاملة في مواعيدها. وبصفة أعم، نحن نؤيد مبدأ الاستعراض الدوري لجدول الاشتراكات المقررة الذي وضع كغفالة الاستمرارية المالية للمنظمة على الأجل الطويل، على

العولمة، فإن الملايين من الأطفال ما زالوا محرومين من أبسط ضروريات الحياة.

وكما قلنا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية من أن للبشرية حقا في المسكن فإن بربادوس تؤيد تماما الفكرة القائلة بأن للأفراد حقا في القوت الملائم. ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام في روما باعتباره حافزا لإدخال تغييرات رئيسية في اتجاه تخفيف وطأة الجوع.

والمرأة من أشد الفئات المحرومة في مجتمعاتنا، والمساواة بين الجنسين هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وإذا كانت بربادوس تحتل مكانا متقدما في دليل التنمية البشرية ولا سيما فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين فإن برنامج عمل بيجين يظل بالنسبة لنا سياسة حاسمة وإطار العمل.

وكانت الدورة الخمسون المميزة مناسبة للتأمل الدقيق في مهمة الأمم المتحدة وأدائها وللتقييم البناء للتحديات التي تواجه المنظمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولم تدع الدول الأعضاء سبيلا إلى الشك في الدور الحاسم الذي يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام به في مجال تعزيز السلم والأمن العالميين والنهوض بالتنمية المستدامة. وسلمت بأنه على الرغم من أوجه القصور في هذه المنظمة فإنها تظل الآلية العالمية الوحيدة التي ينعقد عليها الأمل في بلوغ أهداف البشرية، المتجسدة في ميثاقها. والمهمة التي عهد إلينا بها هي إنعاش الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على تلبية المتطلبات الجديدة للتغيير العالمي سريع. ولذا يعلق وفدي أقصى الأهمية على الأفرقة العاملة التي تنشئها الجمعية العامة للتقدم في عملية الإصلاح، بغية أن يصبح العالم أكثر أمنا وأن تتحسن فعالية المنظمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبح الإصلاح اليوم في جدول أعمالنا. ولا يستطيع بلد أو منظمة أن ينكر واقع العولمة أو الثورة التكنولوجية التي تحرك هذه العملية وتشكل التحديات الرئيسية للبلدان والمجتمعات ولا سيما البلدان النامية الصغيرة. وأصبحنا ندرك تماما ضعفنا أمام التهميش

المتضررة، لا في أفريقيا فحسب بل وفي مناطق العالم الأخرى، حتى يمكن استئناف مهمة التنمية العاجلة.

وفي نصف الكرة الذي نعيش فيه تظل الحالة في هايتي مصدر قلق بالغ لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبفضل تصميم شعب هايتي ودعم المجتمع الدولي بدأ الهيكل الأساسي السليم للمسائل السياسية والإنمائية يمد جذوره. وذلك يبشر بتعزيز الديمقراطية التي لا تزال هششة ويعجل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ظل يداعب أغلبية شعب هايتي لزمان طويل. وإذ تكلمت بربادوس باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لدى نظر هذه المسألة في الدورة الخمسين، فإنها حذرت من أن الطريق أمام هايتي طويل وشاق وأن التقدم لن يكون على وتيرة واحدة وأن الدعم الدائم من المجتمع الدولي سيبقى أمرا حيويا.

وكما قلنا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية من أن للبشرية حقا في المسكن فإن بربادوس تؤيد تماما الفكرة القائلة بأن للأفراد حقا في القوت الملائم. ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام في روما باعتباره حافزا لإدخال تغييرات رئيسية في اتجاه تخفيف وطأة الجوع.

والمرأة من أشد الفئات المحرومة في مجتمعاتنا، والمساواة بين الجنسين هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وإذا كانت بربادوس تحتل مكانا متقدما في دليل التنمية البشرية ولا سيما فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين فإن برنامج عمل بيجين يظل بالنسبة لنا سياسة حاسمة وإطار العمل.

وكانت الدورة الخمسون المميزة مناسبة للتأمل الدقيق في مهمة الأمم المتحدة وأدائها وللتقييم البناء للتحديات التي تواجه المنظمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولم تدع الدول الأعضاء سبيلا إلى الشك في الدور الحاسم الذي يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام به في مجال تعزيز السلم والأمن العالميين والنهوض بالتنمية المستدامة. وسلمت بأنه على الرغم من أوجه القصور في هذه المنظمة فإنها تظل الآلية العالمية الوحيدة التي ينعقد عليها الأمل في بلوغ

أساس مبدأ القدرة على الدفع؛ ولكننا نعتقد أنه ينبغي عدم ربط ذلك ارتباطا شرطيا بقضية المتأخرات ونحن نبحث عن حل للأزمة الراهنة.

وستقوم هذه الجمعية مرة أخرى باستعراض المشاكل الكثيرة التي لم تحل والتي تهيمن على المسرح السياسي العالمي. ولا يزال العالم ينتظر بزوغ فجر عصر السلام الجدي المتوخى منذ نهاية الحرب الباردة. وباعتبار بربادوس بلدا ناميا صغيرا فإنه يدرك دائما المناخ السلمي المحلي الذي ينعم به منذ الاستقلال في عام ١٩٦٦ والذي عمل على تعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نشارك لذلك مشاعر الأسى لدى المجتمع الدولي من أجل البلدان التي يستمر بها الصراع الداخلي والصراع الإقليمي والمعاناة البشرية الدائمة مما ينكر على ملايين الناس التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك يرحب وفدي بعملية السلام التي تجري في البوسنة والهرسك بمقتضى اتفاق دايتون. ولكن كان هذا الاتفاق لا يزال هشاً فهو يوفر في رأينا أفضل آفاق للسلام حتى الآن؛ وندرجو أن ينتهي الصراع الذي هدد صميم مصداقية الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون الانتخابات الأخيرة خطوة رئيسية أخرى في سبيل بناء الثقة والأمان الضروريين لمصالحة طويلة الأجل.

وإن تفجر العنف مؤخرا في الشرق الأوسط قد جدد قلقنا بشأن السلام في المنطقة. ويصبو المجتمع الدولي إلى يوم يتحقق فيه سلام كامل ودائم في هذه المنطقة بأسرها، وينتهي دورة العنف الطويلة. ونحن نحث جميع الأطراف على عودة السير في هذه الرحلة ومضاعفة الجهود للاحتفاظ ثانياً بالزخم في العملية السلمية التي أنجزت حتى الآن اتفاقات بين إسرائيل ومصر والأردن وفلسطين.

وفي أفريقيا، ما زال عدد من البلدان غارقا في صراعات طويلة أضرت العملية الديمقراطية وعطلت جهود التنمية. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يبذل ما في وسعه لاقتلاع جذور الحالة المتفجرة في منطقة البحيرات الكبرى. وبدون السلام لا تقوم للتنمية قائمة، وبدون التنمية لن يكون هناك سلام دائم. ولذلك نرجو أن تحدث انطلاقة مبكرة من أجل السلام في البلدان

الحال. وفي ضوء هذا، أصبح من الجلي أنه لا يمكن تأجيل اتخاذ إجراء حاسم للتصدي لهذه الأزمة، إذا كان المراد هو الحفاظ على سلامة المنظمة وصلاحيته ولايتها. ونحن نرى أننا تناقشنا أكثر من اللازم حول الالتزامات التي نص عليها صراحة ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك بربادوس بشدة بالموقف الذي عبرت عنه مجموعة الـ ٧٧ والصين من أن الأزمة تنبع أساساً من مشكلة التدفق النقدي للمنظمة، التي أوجدها عدم سداد الدول الأعضاء الرئيسية لاشتراكاتها الكاملة في مواعيدها. وبصفة أعم، نحن نؤيد مبدأ الاستعراض الدوري لجدول الاشتراكات المقررة الذي وضع كغفالة الاستمرارية المالية للمنظمة على الأجل الطويل، على أساس مبدأ القدرة على الدفع؛ ولكننا نعتقد أنه ينبغي عدم ربط ذلك ارتباطاً شرطياً بقضية المتأخرات ونحن نبحث عن حل للأزمة الراهنة.

وستقوم هذه الجمعية مرة أخرى باستعراض المشاكل الكثيرة التي لم تحل والتي تهيمن على المسرح السياسي العالمي. ولا يزال العالم ينتظر بزوغ فجر عصر السلام الجديد المتوخى منذ نهاية الحرب الباردة. وباعتبار بربادوس بلداً نامياً صغيراً فإنه يدرك دائماً المناخ السلمي المحلي الذي ينعم به منذ الاستقلال في عام ١٩٦٦ والذي عمل على تعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نشترك لذلك مشاعر الأسى لدى المجتمع الدولي من أجل البلدان التي يستمر بها الصراع الداخلي والصراع الإقليمي والمعاناة البشرية الدائمة مما ينكر على ملايين الناس التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك يرحب وفدي بعملية السلام التي تجري في البوسنة والهرسك بمقتضى اتفاق دايتون. ولئن كان هذا الاتفاق لا يزال هشاً فهو يوفر في رأينا أفضل آفاق للسلام حتى الآن؛ ونرجو أن ينتهي الصراع الذي هدد صميم مصداقية الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون الانتخابات الأخيرة خطوة رئيسية أخرى في سبيل بناء الثقة والأمان الضروريين لمصالحة طويلة الأجل.

وإن تفجر العنف مؤخراً في الشرق الأوسط قد جدد قلقنا بشأن السلام في المنطقة. ويصبو المجتمع الدولي إلى يوم يتحقق فيه سلام كامل ودائم في هذه المنطقة بأسرها، وينتهي دورة العنف الطويلة. ونحن

أهداف البشرية، المتجسدة في ميثاقها. والمهمة التي عهد إلينا بها هي إنعاش الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على تلبية المتطلبات الجديدة للتغيير العالمي سريع. ولذا يعلق وفدي أقصى الأهمية على الأفرقة العاملة التي تنشئها الجمعية العامة للتقدم في عملية الإصلاح، بغية أن يصبح العالم أكثر أمناً وأن تتحسن فعالية المنظمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبح الإصلاح اليوم في جدول أعمالنا. ولا يستطيع بلد أو منظمة أن ينكر واقع العولمة أو الثورة التكنولوجية التي تحرك هذه العملية وتشكل التحديات الرئيسية للبلدان والمجتمعات ولا سيما البلدان النامية الصغيرة. وأصبحنا ندرك تماماً ضعفنا أمام التهميش الناتج من المنافسة العالمية الحادة وإصلاح المؤسسات العالمية الرئيسية بما فيها الأمم المتحدة. ولذا تتابع بربادوس باهتمام خاص المشاورات الجارية في الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن. ومسألة التمثيل العادل للدول الصغيرة لها أهمية خاصة، ونحن ندرس عن كثب المقترحات التي تأخذ هذا المفهوم في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بارتياح التقارب الكبير في الآراء بشأن توسيع عضوية المجلس، والأهمية المعطاة للتدابير الرامية إلى تحسين طرائق وإجراءات عمله وتعزيز طابعه الديمقراطي والتمثيلي وإرساء المزيد من الشفافية.

ونسلم أيضاً بأهمية المشاورات الجارية في الأفرقة العاملة الأخرى. وحين تكتمل هذه المهمة بنجاح نتوقع أن نرى أمماً متحدة وقد أعيدت هيكلتها وتجددت طاقتها للتعبير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم لا يزال الفقر المطلق يعم مليار شخص ممن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.

ورغم الالتزام بالإصلاح، فإن قدرة المنظمة على دعم هذه الخطة العالمية تعترضها الأزمات المالية المتكررة. فأصبحت الأمم المتحدة تجد نفسها اليوم في مفترق طرق. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٦، حذر الأمين العام من أن الأمم المتحدة كانت على شفا كارثة مالية. وللأسف لم يطرأ حتى الآن تحسن يذكر على هذا

فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ كانوا من بين الأوائل الذين حاولوا في نصف الكرة هذا تحديد نظامهم السياسي في فترة ما بعد الاستعمار.

وتتطلع البلدان النامية إلى الأمم المتحدة بعد إصلاحها للاضطلاع بدور رئيسي في تشكيل المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويجب عليها أن تستثمر التوافق الكبير في الآراء بشأن السياسة القائمة بالنسبة للأولويات الكبرى في جدول أعمالها، بما في ذلك الصلة بين السلام والتنمية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ومسائل حُسن الحكم والإدارة، والمرأة. ويجب عليها أن تستمر في تغذية رغبة المجتمع المدني في المشاركة، ذلك المجتمع الذي أصبح له تأثير كبير على أعمال المنظمة وعلى السياسة العامة على المستوى الوطني. ويجب عليها أن تدفع بهذا الشاغل الكبير المتعلق بالحالة الإنسانية بجميع أبعادها إلى رأس قائمة جدول أعمالها العالمي.

وتؤيد بربادوس أولويات التنمية البشرية الكاملة هذه عن طريق العمل على تمكين جميع أبناء شعبها لدى سعيها للتوسع في تميمتها الاقتصادية والاجتماعية. واتخذت، في الوقت نفسه، خطوات من أجل استعراض وتعميق تقاليدھا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال إنشاء لجان تعنى بالعدالة الاجتماعية وإصلاح الدستور. وهذه المسائل من شأنها تقييم المدى الذي وصل إليه تنفيذ الوعد بإقامة مجتمع عادل وصالح بعد ٣٠ سنة من الاستقلال. وهي تعبر عن واقع أننا نولي أولوية عليا للسياسة الاجتماعية وقضية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتواجه الأمم المتحدة العديد من التحديات، إلا أنها ليست بالتحديات التي يتعذر التغلب عليها إذا ما جددنا إيماننا بمهمتها. وتعتقد بربادوس أن هذه المنظمة ما زالت تمثل أفضل أمل لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية ولتنسيق إدارة المشاكل العالمية. وفي ضوء جدول الأعمال المعروض علينا، نعتقد أن هذا هو أوان الاضطلاع بالمزيد، وليس بالأقل، من التعاون العالمي المكثف - وهو تعاون لا يمكن إلا للأمم المتحدة أن ترعاه وتعززه. وإننا نظل على التزامنا

نحث جميع الأطراف على عودة السير في هذه الرحلة ومضاعفة الجهود للاحتفاظ ثانية بالزخم في العملية السلمية التي أنجزت حتى الآن اتفاقات بين إسرائيل ومصر والأردن وفلسطين.

وفي أفريقيا، ما زال عدد من البلدان غارقا في صراعات طويلة أضرت العملية الديمقراطية وعطلت جهود التنمية. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يبذل ما في وسعه لاقتلاع جذور الحالة المتفجرة في منطقة البحيرات الكبرى. وبدون السلام لا تقوم للتنمية قائمة، وبدون التنمية لن يكون هناك سلام دائم. ولذلك نرجو أن تحدث انطلاقة مبكرة من أجل السلام في البلدان المتضررة، لا في أفريقيا فحسب بل وفي مناطق العالم الأخرى، حتى يمكن استئناف مهمة التنمية العاجلة.

وفي نصف الكرة الذي نعيش فيه تظل الحالة في هايتي مصدر قلق بالغ لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبفضل تصميم شعب هايتي ودعم المجتمع الدولي بدأ الهيكل الأساسي للسليم للمسائل السياسية والإنمائية يمد جذوره. وذلك يبشر بتعزيز الديمقراطية التي لا تزال هشّة ويعجل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ظل يداعب أغلبية شعب هايتي لزمان طويل. وإذ تكلمت بربادوس باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لدى نظر هذه المسألة في الدورة الخمسين، فإنها حذرت من أن الطريق أمام هايتي طويل وشاق وأن التقدم لن يكون على وتيرة واحدة وأن الدعم الدائم من المجتمع الدولي سيبقى أمرا حيويا.

وإننا نعتقد أن هذا الرأي ما زال سليما. ولذا فإن وفد بلدي يرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسيوفر ذلك دعما مستمرا لضمان بيئة مستقرة والمحافظة عليها مما يعزز عملية الديمقراطية والتنمية، ومع ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي، بحلول الشهر المقبل، أن ينفذ يديه من هايتي، ويعلن الانتصار ثم يرحل. وكما دلت الأحداث التي وقعت مؤخرا، فإن الاستقرار، ناهيك عن الديمقراطية، ما زال نبتة هشّة تحتاج إلى العناية والحماية، وإننا نحث على عدم نسيان أبناء هايتي في

والتجارة والتنمية الاجتماعية والمرأة والطفولة. وعلى الرغم من مرور عدة أعوام على هذه الجهود المتواصلة، إلا أن هاتين الاستجابتين لم ترقيا إلى المستوى المطلوب لمعالجة ما تمر به البشرية من معاناة تؤثر على تقدمها وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولعل هذه الظاهرة لا تثير استغرابنا إذا ما أمعنا النظر في كيفية نشوء الأمم المتحدة ونظام العلاقات الدولية الذي يمتد بجذوره إلى فترة الأربعينات من هذا القرن، لأن المجتمع الدولي لم يكن بمقدوره حتى الآن استيعاب كافة جوانب التحولات الكبيرة التي حدثت خلال العقد الحالي، وباتت تشكل ضغطا على أسس وثوابت نظام العلاقات الدولية. وهذا يعني أن المجتمع الدولي ما يزال بحاجة إلى فترة، ربما لا تكون قصيرة، لفهم واستيعاب أوجه التماثل والاختلاف في مصالح الدول التي تُسير نظام السياسة الدولية المعاصرة.

ومن أجل أن نتمكن من فهم هذه الانعكاسات السياسية بأبعادها التاريخية يجدر بنا النظر إلى هذه الظاهرة من منظار حقيقة التغيير والثبات في بنية النظام المعاصر للعلاقات الدولية. ويرجع سبب ذلك إلى أن جانبا مهما من حالة التآزم في السياسة الدولية المعاصرة، جاء نتاجا لاستمرار المعضلات السياسية والتاريخية المعقدة التي ظلت متفاعلة في بنية نظام العلاقات الدولية الناجمة عن رؤى صاغتها الدول الحليفة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويبدو أن القوى الفاعلة في السياسة الدولية تمر حاليا بفترة مراجعة لمرحلة تأسيس هذا النظام الدولي الراهن واستيعابه والتي هي بلورة هامة لمقتضيات حاضر العالم ومستقبله وليس إلغاء لها. ويستند جوهر هذا النظام الذي انبثق في الأربعينات من هذا القرن على ركيزة أساسية وهي معالجة إشكالية الأمن الإقليمي والدولي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وليس بخاف أن القوى الدولية الحليفة في عقد الأربعينات قد صاغت رؤاها على أساس ارتباط الأمن والاستقرار في نطاقها الإقليمي بمجموعة من المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية التي جاءت

بمبادؤها وسنضطلع بنصيبنا في المساعدة على تنفيذ ما وعد به الميثاق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البحرين سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): يطيب لي في بداية كلمتي أن أقدم لكم ولبلدكم الصديق ماليزيا خالص التهئة لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، ومؤكدا لكم تعاون وفد بلادي التام معكم من أجل بلوغ غايات منظمنا وأهدافها.

كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على الجهود المخلصة التي قام بها خلال توليه رئاسة الدورة السابقة.

وأنتهز هذه المناسبة لتقديم شكر بلادي وتقديرها للأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي لما يقوم به من جهود حثيثة مخصصة لتعزيز دور المنظمة ومكانتها، وتحقيق أهداف الميثاق خصوصا ما يتعلق منها باستتباب السلم والأمن في العالم، راجيا أن يتواصل عطاؤه وتبوؤه لهذا المنصب الهام.

تنعقد دورتنا هذه بعد عام من احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لتأسيسها في منتصف هذا العقد الذي شهد منذ بدايته انبعاث متغيرات متسارعة صاحبها اتجاهات متضاربة برزت من رواسب نصف قرن اتسم بالتعاون تارة وبالصراع تارة أخرى أثناء الحرب الباردة.

لقد واجه المجتمع الدولي تحديات هذا العبء التاريخي باستجابتين تمثلت الأولى في محاولات إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتطويرها، وذلك لتمكينها من أداء دورها في ظل هذه المتغيرات. أما الاستجابة الثانية فقد تمثلت في توحيد الجهود وتوجيهها من خلال عقد مؤتمرات عالمية لمعالجة القضايا الملحة المتعلقة بمصير البشرية مثل البيئة والتنمية والسكان

والمتعارف عليها تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي رأينا أن السبيل الأمثل والأحكم لتفادي ذلك هو احترام الوضع الراهن دون مطالبات كلية أو جزئية، أو حل ما قد ينشأ عنها من خلافات بالوسائل السلمية التي ترضيها أطراف الخلاف.

فيما يتعلق بالحالة بين العراق والكويت، فإن دولة البحرين التي تحرص على استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، تؤكد على ضرورة استجابة العراق الكاملة لمتطلبات الشرعية الدولية والتزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك الإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. كذلك فإنها تبدي حرصها على وحدة العراق وسيادته وسلامه أراضيها، وترحب في الوقت نفسه بتوقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة، وتدعو إلى الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الخاص بالنفط مقابل الغذاء باعتباره خطوة ضرورية للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق.

ومن جانب آخر، فإن استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة يشكل مصدر قلق واهتمام بالنسبة لدولة البحرين والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما له من انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، وتأثير على علاقات حسن الجوار بين دولها.

وانطلاقاً من ذلك، فإن دولة البحرين تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الإسراع في الاستجابة لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر من خلال المفاوضات الثنائية الجادة وغيرها من الوسائل السلمية الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

إن الأمن الاقتصادي هو، أيضاً، ركيزة أساسية لبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار. ولقد طرأت خلال السنوات القليلة الماضية تطورات هامة على نمط العلاقات الاقتصادية الدولية نظراً لزيادة الترابط الذي يشهده الاقتصاد العالمي خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية.

نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في عدد من المؤتمرات التاريخية. وبالرغم من هذا الارتباط، وما جلبته المتغيرات في مختلف أرجاء العالم من اتجاهات جديدة في الفكر السياسي والاقتصادي ظلت ركائز النظام الدولي ثابتة دون أن تطرأ عليها تغيرات تتوافق ومقتضيات التطور الإنساني المتمثلة في ثورة الاتصالات وانتقال الأفكار وتدفق المعلومات وتطبيقات التكنولوجيا التي تركت آثارها المتنوعة في العلاقات الدولية.

إن الرؤية التاريخية لارتباط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي والدولي ربما تكون مدخلا مناسباً لمراجعة شاملة لتطویر وتصحيح إشكالية الأمن بمختلف أبعادها. وعلى الرغم من أهمية عملية إصلاح الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وهيئاتها المختلفة إدارياً ومالياً، فإن القوى الفاعلة في المنظمة لم تول مسألة الأمن الجماعي الاهتمام المطلوب لاستنباط بعض الوسائل التي تساعد على المحافظة على السلم والأمن الدوليين. فالمجتمع الدولي بحاجة حقيقية الآن لتوسيع إطار الأمن الجماعي حتى تأمن الدول من الخوف وهواجس التهديد الاستراتيجي لأمنها الوطني والإقليمي. وفي اعتقادي أن مجلس الأمن، وهو العصب الحساس للأمم المتحدة، ينبغي له أن يتصدى لقضايا الأمن في العالم مستلهما بعض أسس الأمن الجماعي التي من الممكن تفعيلها في الظروف المستجدة الراهنة. كما أنه من الممكن أيضاً زيادة استخدام الوسائل العملية للدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب الصراعات من خلال احتوائها وإزالة أسبابها في الوقت المناسب.

لقد أصبحت أهمية مسألة الأمن الإقليمي تدعو إلى التفكير في تطوير الآليات ذات الصلة بالعلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في ضوء مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وخاصة في بعض المناطق الهامة من العالم كمنطقة الخليج العربي التي تعاني من توترات تهدد ثوابت الأمن الإقليمي في هذه المنطقة الحيوية. وحرصاً على أمن واستقرار المنطقة، فإن الأمر يستوجب تأسيس العلاقات بين دولها كافة على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة. إن ما تشهده منطقة الخليج من ادعاءات إقليمية ومطالبات حدودية تهدف إلى تغيير الحدود القائمة

أما الركيزة الثالثة، من وجهة نظرنا، فهي الأمن الاجتماعي الذي لا يمكن بدونه المحافظة على مقومات التقدم الإنساني وحماية الأمن الوطني للمجتمعات. فهو بالنسبة للشعوب من المقومات الهامة لتحقيق السلام والأمن والمحافظة عليهما في نطاق الدول. وهذا ما أكد عليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن العام الماضي. ومما لا شك فيه أن مسؤولية التنمية الاجتماعية تقوم على محورين هما المسؤولية الوطنية، والالتزام الجماعي المتمثل في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نستطيع القول إن قدرة المجتمعات على التطوير الاجتماعي ترتبط بشكل جوهري بالتقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة بإبعادها الإنسانية المختلفة. إن الالتزام الدولي بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يأخذ في الاعتبار الاهتمام بالمحتوى الثقافي للتنمية الاجتماعية والمؤثرات الوطنية لمختلف المجتمعات.

تتابع دولة البحرين باهتمام وقلق بالغ تطورات ومستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط من قناعتها بأن السلام في المنطقة هو خيار استراتيجي لا بد له من أن يتأسس على العدل واستعادة الحقوق وتوفير الأمن، لأن السلام هو السبيل لبناء المنطقة وازدهارها ورفاهية شعوبها وإبعادها عن دوامة العنف والحروب التي عانت منها كثيرا.

إن ما تحقق في إطار مؤتمر مدريد الذي قامت مبادئه على تحقيق السلام العادل والشامل والدائم استنادا الى الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام يعتبر تقدما على طريق السلام المنشود الذي يجب الاستمرار فيه والبناء عليه وعدم التراجع عنه.

إن دولة البحرين لتنظر بقلق شديد الى الأحداث الخطيرة في الأراضي الفلسطينية خلال الأيام الماضية الناجمة عن التوجه السياسي للحكومة الاسرائيلية الحالية المتمثل في تكريس الاحتلال وعدم تطبيق الاتفاقيات والإعلان عن عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان حسبما نصت عليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن خاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد عالجت الأمم المتحدة خلال العقود الأربعة الماضية مشكلات التنمية وأصدرت العديد من الخطط بشأنها، غير أن ذلك لم يؤد إلى النتائج المرجوة. ونحن نعتقد بأن تحديات التنمية لا يمكن التصدي لها في أي من البلدان إلا من خلال الأخذ بمبدأ عالمية الاقتصاد الذي يدعو إلى إيجاد حل يتضمن إطارا شاملا يربط بين الجهود الدولية والجهود المحلية لتحسين أداء الاقتصاد في بيئة مواتية تراعى فيها الظروف والأولويات المحلية والإقليمية وخصائص كل دولة على حدة.

لا شك في أن موضوع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة التي عقدت بجنوب أفريقيا هذا العام، وهو تشجيع النمو والتنمية المستدامة في إطار عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي يعبر عن اهتمام عالمي لمعالجة أوجه القصور التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد فإننا نود التأكيد على دور المنظمة في دعم التضامن والترابط للنهوض بالتنمية في جميع الدول.

أما فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي عقد في مدينة اسطنبول هذا العام، فإننا نأمل في أن يتم تنفيذ المبادئ والتعهدات وخطة العمل التي أقرها المؤتمر. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نعرب عن أملنا في أن يتوصل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في روما إلى توصيات من شأنها تعزيز وكفالة الأمن الغذائي في العالم.

لا تزال قضايا البيئة تشغل بال البشرية لما قد تسببه المشاكل الناجمة عنها من أضرار لكوكبنا. وتعد الوثيقة المسماة "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" الصادرة عن مؤتمر ريو بمثابة خطة عالمية للحفاظ على البيئة من الأخطار المحدقة بها. ولقد اهتمت دولة البحرين بقضايا البيئة إيماننا منها بأهمية العمل الجماعي للمحافظة على البيئة. ولهذا فقد صدر هذا العام مرسوم أميري بالموافقة على انضمام البحرين لاتفاقية التنوع البيولوجي، ومرسوم أميري آخر بشأن قانون البيئة الذي يتضمن إنشاء جهاز يمارس جميع الصلاحيات المختصة بوضع الخطط والسياسات البيئية والإشراف على تنفيذها.

الاسرائيلية وممارسة الضغط عليها لتغيير مفاهيمها السياسية القائمة على التوسع والاستيطان في الأراضي العربية والرضوخ لمتطلبات السلام والأمن في المنطقة.

إننا نعتبر إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من المسائل الهامة في مجال نزع السلاح. ونتطلع الى ذلك اليوم الذي نشعر فيه بالأمن والطمأنينة من خلال وضع نهاية للتجارب النووية، ومن ثم التخلص من السلاح النووي وأخطاره المحدقة والفتاكة. ولهذا فقد وقعت البحرين الأسبوع الماضي على تلك المعاهدة على اعتبار أنها بداية صحيحة لبلوغ هدف القضاء على هذه الأسلحة.

إن نزع جميع أسلحة الدمار الشامل سيعزز الثقة والأمن على المستوى الدولي والإقليمي. ولقد أيدنا المبادرات الداعية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل إيماناً بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وتجنّبها ويلات هذه الأسلحة المدمرة وتمكين دولها من تنفيذ مشاريعها التنموية ورفع مستوى معيشة شعوبها. وأود في هذه المناسبة أن أشيد بالتوقيع على معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي أبرمت بالقاهرة في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

يشكل الإرهاب بجميع أشكاله ظاهرة عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها. وهو اليوم من الأخطار التي باتت تهدد الأمن والاستقرار والسلام في العديد من الدول. ولقد أكدت دولة البحرين في أكثر من مناسبة ومحفل دولي نبذها واستنكارها لهذه الظاهرة الخطيرة التي تستوجب التنسيق والتعاون لمكافحةها والقضاء عليها. وهي تدعو اليوم الى تكاتف الجهود لوضع الإعلان الخاص بمكافحة الإرهاب الذي تم اعتماده في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة موضع التنفيذ. كما تدعو الى التعاون في تحديد أنشطة الإرهابيين ومحاكمتهم واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم، مع عدم السماح للتنظيمات الإرهابية باستخدام أراضي بعض الدول ووسائل الإعلام فيها واستغلال أنظمة الحريات المدنية المتاحة لديها ضد الدول الأخرى.

ومرجعية مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام. وإننا نناشد المجتمع الدولي، خاصة راعيي عملية السلام، ودول الاتحاد الأوروبي العمل على حمل اسرائيل لوقف ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومواصلة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية وفق الاتفاقيات المبرمة، وضرورة استئناف المفاوضات المتعلقة بالمسارين السوري واللبناني وصولاً الى السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة الذي يضمن للشعب الفلسطيني نيل كافة حقوقه المشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويحقق الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية في الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك الجنوب اللبناني المحتل.

إن إخلال اسرائيل بالمبادئ والأسس التي تقوم عليها عملية السلام أو التراجع عن الاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية أو المماثلة في تنفيذها سيؤدي بلا شك الى انتكاسة في العملية السلمية والعودة بالمنطقة الى دائرة التوتر والعنف مرة أخرى.

ومما يؤسف له أن اسرائيل ما زالت حتى الآن تمارس بين الحين والحين أساليبها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكاتها المستمرة لحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة. وإننا نستنكر قيام السلطات الاسرائيلية بفتح نفق يمتد تحت آثار إسلامية بمدينة القدس المحتلة لتهود المعالم الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وطمسها. ولقد ترك هذا الإجراء الاسرائيلي سخطا واستنكاراً في الأراضي الفلسطينية بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة باعتباره عملاً عدوانياً موجهاً ضد المعالم الإسلامية المقدسة، واستفزازاً لمشاعر العرب والمسلمين.

ونحن إذ ندين ممارسات اسرائيل وإجراءاتها القمعية التي نجم عنها حتى اليوم إزهاق العشرات من الأرواح، وسقوط المئات من الجرحى والمصابين، لنطالب اسرائيل بالكف عن ممارساتها وخططها الرامية الى تغيير الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس، أو المساس بحرمة المسجد الأقصى المبارك. وتدعو المجتمع الدولي للعمل على حمل الحكومة

ولقد أيدت دولة البحرين دائماً عمل مجلس الأمن إيماناً منها بدوره وإسهامه في استتباب الأمن والسلم الدوليين. كما شاركت المجتمع الدولي في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والالتزامات المترتبة عليها، وهي بذلك تستضيف المكتب الميداني للجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقدمت كافة التسهيلات التي تمكنه من أداء عمله وإنجاح مهمته. وتود دولة البحرين أن تنوه بما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المعروض على الجمعية العامة في دورتها الحالية من إشادة بدعم دولة البحرين لأنشطة المكتب وأعماله.

وحرصت دولة البحرين منذ انضمامها الى هذه المنظمة على الالتزام بمبادئ ومقاصد الميثاق والتطلع الى لعب دور أكبر من هذا المجال. وإن ترشيحها لعضوية مجلس الأمن للفترة من عام ١٩٩٨ الى عام ١٩٩٩ الذي حاز على التزكية الجماعية من المجموعة الآسيوية وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأييد الدول الأعضاء هو تأكيد على المكانة التي تتمتع بها كدولة محبة للسلام وعلى رغبتها في المساهمة بدور أكبر في صيانة أمن وسلام العالم.

إن السمة المميزة لهذه الحقبة من هذا القرن تتمثل في قيام العلاقات بين الدول على أساس ترابط المصالح وتبادلها وتنوعها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أوجد هذا الترابط في المصالح نمطا من الثقافة المشتركة بين الدول والأمم، وخلق مناخا ملائما للشعوب لتبادل الأفكار ووسائل المعرفة التي ساعدت على التواصل الثقافي والحضاري بينها وإيجاد فهم أعمق لقضايا الأمن والسلم في العالم، وهي غاية طالما سعت الأمم المتحدة الى تحقيقها على مدى العقود الخمسة الماضية.

ومن منطلق هذه الحقيقة، علينا جميعاً أن نمنح هذه المنظمة من الدعم والمؤازرة ما يمكنها من القيام بدورها الحضاري ومهامها النبيلة الهادفة الى تحقيق أمن ورخاء وسلام العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لبوركينا فاسو، سعادة السيد أبلاسي أويديراوغو.

إن دولة البحرين لتود أن تتقدم بالشكر والتقدير للدول الشقيقة والصديقة التي أبدت تأييدها ودعمها لها، وذلك خلال الفترة التي كانت فيها هدفاً لأعمال إرهابية مدعومة من الخارج بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها وفي منطقة الخليج. ولقد أثبتت الأحداث التي شهدتها دولة البحرين ودول أخرى في المنطقة والعالم مدى خطورة الإرهاب واستغلال عناصره للقوانين والمبادئ الإنسانية والدولية لخدمة أهدافها التخريبية الإرهابية.

إن القتال الدائر في كل من الصومال وأفغانستان قد جلب الخراب والدمار للشعبين الصومالي والأفغاني. ومن أجل حقن الدماء وتفاذي سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، فإننا نكرر مناشدتنا لجميع أطراف النزاع في هذين البلدين المسلمين مباشرة الحوار الجاد للتوصل الى تسوية سياسية لأسباب الخلافات.

إن دولة البحرين ترحب بنتائج الانتخابات التي تمت في جمهورية البوسنة والهرسك، وذلك في إطار اتفاق السلام الذي أبرم في باريس نتيجة للمفاوضات التي جرت في مدينة دايتون عام ١٩٩٥. وإننا إذ نؤيد كافة الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في جمهورية البوسنة والهرسك، ندعو الى ضرورة احترام استقلالها ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والعمل على إعادة البناء الاقتصادي وبدء برامج التأهيل التي تدعم عملية السلام فيها.

أما فيما يتعلق بقضية قبرص، فإننا ندعو الأمم المتحدة لمواصلة اتصالاتها مع الأطراف المعنية لاستئناف المباحثات المباشرة للتوصل الى حل نهائي لهذه القضية.

تأتي مسألة تطوير المنظمة وإصلاح أجهزتها ضمن مقدمة اهتمامات الدول الأعضاء وهي من المسائل التي دارت بشأنها مناقشات مستفيضة على مدى الأعوام الماضية خاصة ما يتعلق منها بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن. وفي رأينا إن إصلاح مجلس الأمن لا يعتبر مسألة ذات جوانب وآثار مؤسسية فحسب، بل إنه يشكل أيضاً تحدياً يتعين على المجتمع الدولي معالجته بحكمة.

المتكلمين الذي سبقوني أن هذه الممارسة غير مقبولة، ولا سيما من جانب أولئك الذين يملكون القدرة على السداد.

وإن إجراءات مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار لا تزالان مبهمتين بعض الشيء، على الرغم من بعض جوانب الانفتاح الطفيفة. فالأصول الجغرافية للأعضاء الدائمين تناقض مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وسبب هذا الأمر تاريخي، لكن هذا المفهوم هو الآن أكثر انتشاراً وتصلباً بعد ٥١ عاماً من إنشاء المنظمة. ومع ذلك، ثمة مجموعة قوانين دولية موضوعية وحقيقية تدعمها جزاءات وترافقها محاكم مخصصة أخذت تظهر من خلال مداوات مجلس الأمن وقراراته. وتجد الجمعية العامة نفسها بعد ٥١ عاماً، وهي الأساس والضامن لهذا الهيكل، مجردة من صلاحياتها وحتى من وظائفها.

لا يمكننا أن نضاهي الجمعية العامة بمجلس الأمن، بيد أن التطورات الأخيرة في هذين الجهازين قد أبرزت أوجه الاختلاف بينهما بدلاً من إبراز أوجه التكامل، وهذه حالة غير صحية. ومن قبيل المفارقة أن هذه الحالة تتزامن مع الدعوة العارمة المتواصلة التي نسمعها في كل مكان عن الشفافية والديمقراطية. إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يفهم بطرق مختلفة وما زال يتعين علينا إيجاد الصيغة التي يمكن أن يؤيدها الجميع. ومنشأ الصعوبات هو مطالب البعض وممانعة البعض الآخر. ومن الواضح أن الإصلاح ينبغي القيام به بجهد مشترك وإلا فإنه لن يتحقق. إننا نشعر بالقلق لأن جميع هذه العوامل مجتمعة قد تشجع الاتجاهات المقلقة التي أشرت إليها سلفاً.

والواقع أن الحالة المالية للأمم المتحدة تعد ذات أهمية حيوية بالنسبة لمغزى ومستقبل منظمتنا. إن أي مؤسسة وأقصد جماعة من الرجال والنساء، يمكن إنشاؤها بالقوة والحفاظ عليها، بالقوة لفترة من الوقت، ولكن القوة ليست هي التي تكفل لها الدوام. إن فكرة القيادة تستند إلى القدرة على اتخاذ القرارات وإلى السلطة المعنوية أيضاً. والسلطة المعنوية تستند إلى القدرة على اقناع الأغلبية بطريقة دائمة وكاملة. وإن اتباع القيادة عن غير اقتناع يحمل في طياته

السيد أويدراوغو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد سنحت لي الفرصة أيضاً لزيارة ماليزيا شأني في ذلك شأن بعض الآخرين الموجودين هنا. وماليزيا بلد كبير بسبب حجمه، وبسبب نجاحه البارز في مجالات عديدة على حد سواء. بيد أنه بلد كبير قبل كل شيء بسبب نوعية الذين يحكمونه والذين يمثلونه على الساحة الدولية من رجال ونساء. والسفير غزالي هو بلا شك أحد أبرز ممثليه. ولذلك فإنني على اقتناع بأنه سيقترأس أعمال منظمتنا البالغة من العمر ٥١ عاماً بقدر كبير من الابتهاج والفعالية. وإنني أنقل إليه وإلى جميع أعضاء المكتب المنتخبين تهانئي وأفضل تمنياتي بالنجاح.

وأود أيضاً أن أهنئ سلفه، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، الذي وجه أعمال الدورة الخمسين التاريخية بطريقة مثالية نظراً لما يتمتع به من صفات شخصية وخبرة ثرية. ونود أن ننقل إليه مشاعر امتناننا البالغ.

وأخيراً، أشيد إشادة عن حق بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الجهود البارزة التي يبذلها من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة، وعلى الموهبة والحصافة اللتين يوجه بهما المنظمة في هذه الأوقات الصعبة.

لقد اعتمد اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي، الكاميرون، في تموز/يوليه ١٩٩٦، إعلاناً يعربون فيه عن تقديرهم وتأكيدهم للعمل الذي أنجزه بطرس بطرس غالي على رأس الأمم المتحدة. ووفقاً للتقاليد وقواعد الإنصاف، يحق لأفريقيا أن تحظى بولاية ثانية نأمل في الحصول عليها.

إن الاتجاهات الراهنة على الساحة الدولية مدعاة للقلق. إذ أن تساوي الدول في السيادة ومبدأ التجارة الحرة يتضرران بفعل تدابير تتخذ من جانب واحد، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت مجدداً على هذين المبدأين والاحترام الصارم الذي ينبغي إيلاؤه لهما. وعلاوة على ذلك، نواجه أزمة مالية سببها الأساسي التأخير في سداد الأنصبة المقررة المستحقة للمنظمة. ولقد قالت الأغلبية، الساحقة من

الحالة، وأتاح تعيين رئيس دولة جديد ممثلاً في شخص السيدة روث بيري وفتح آفاقاً لإجراء الانتخابات ونحن نشجع هذا الاتجاه.

وفي بوروندي، قام انقلاب عسكري بإلغاء الحكم المدني، بيد أن الدول الشقيقة في المنطقة دون الإقليمية رفضت الأمر الواقع وطلبت فرض جزاءات. لذلك نشعر بالقلق إزاء الحالة في ذلك البلد الذي سبق أن أضر بفعل صراعات عرقية عديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه اهتمامه لهذه الحالة وأن يقدم الموارد.

وفيما يتعلق بموضوع تايوان، تود بوركيننا فاصو الإحالة إلى مبدأ العالمية في مسألة تمثيل ٢٢ مليون نسمة. ونرجو أن يتم إنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض.

إن الفقر يتزايد. وهو نتيجة السياسات التي تتبعها البلدان التي تسيطر على الأسواق. كما أن الفقر هو أيضاً نتيجة توزيع غير عادل بين البلدان النامية. وفي جميع الحالات، فإن البيانات على كلا الجانبين تبدو في أغلب الحالات كما لو كانت ابتهاجات تصطدم بجدار من الواقع الصلد. ومن قبيل المفارقة أن فكرة العولمة تسير جنباً إلى جنب مع فكرة التفتت على الصعيدين السياسي والاقتصادي. والمؤتمرات العالمية التي عقدت على مدى السنوات الست الماضية قد روجت لفكرة الشراكة. ولا يزال يتعين علينا أن نعطي تلك الفكرة مضمونا ووزناً حقيقيين. وللأسف فإننا لم نفعّل أي من هذا على الرغم من الجهود الحقيقية المبذولة من جانب بعض الشركاء في الشمال. وإن الانتقادات والشكاوى العنيفة لم تعمل على تقدم المناقشة ولم تقربنا من الحلول الصحيحة.

لقد أجرينا في الفترة بين ١٦ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونشكر السفير أوادا وبلده، اليابان، على اهتمامهما بالتنمية في أفريقيا. بيد أننا لا بد أن نعترف بأن نتائج مفاوضاتنا مع الشركاء الآخرين لا تزال تقتصر دون توقعاتنا واحتياجاتنا وأولوياتنا، على الرغم من أن أفريقيا قد أوفت بالتزاماتها إلى حد كبير. ويصدق نفس الشيء على استعراض منتصف المدة الذي أجرته منظمة الأمم

خطر الانخفاض عنها. إذا ما لاح أول سبيل آمن إلى ذلك.

إن الأمانة المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت ولا تزال ويجب أن تظل هي اتباع طريق مشترك يعود بالنفع على الجميع. وليس من قبيل المصادفة أنه في الميثاق، الذي صيغ في نهاية صراع فرضت فيه دول نفسها على دول أخرى، جاءت الروح متوافقة مع النص حتى يمكن للدول كبيرها وصغيرها أن تشعر بأنها تشارك في المسؤوليات وفي اتخاذ القرارات بقدر مماثل لمشاركتها في النتائج. لذلك فإن مبدأ تساوي الدول في السيادة يفترض أيضاً أن كل دولة بغض النظر عن حجمها أو أهميتها ينبغي أن تشارك بأقصى ما في قدرتها في أعمال المنظمة لأنه بذلك تكون كل دولة قد عملت بقدر مماثل في تحقيق مبادئ الميثاق ومقاصده. كذلك ليس من قبيل المصادفة أن هؤلاء الذين تحملوا عبئاً أكبر في هذا الصدد قد أعطوا ميزة خاصة في مجلس الأمن على الرغم من أنهم ينبغي أن يمارسوا هذه الميزة نيابة عن الجميع ولفائدة الجميع.

ماذا يحدث في هذه الأيام؟ إن الأمم المتحدة فريدة في نوعها. إنها هيئة سياسية. ودورها وأهدافها متميزة جداً. لذلك كيف يمكن أن نتعامل معها بوصفها شركة يريد المساهمون فيها في توجيه إدارتها نحو اتجاه معين على أساس عدد الأسهم التي يملكها كل منهم؟ كيف يمكننا الاستمرار في أن نطلق على أنفسنا أمماً متحدة؟ إن الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية تجاه مصائر الشعوب. وهي كذلك مؤسسة يجب أن تدار، على أن يكون هناك مكان لكل واحد فيها.

لقد تناولت هذه النقطة باستفاضة لأن بوركيننا فاصو هي جماعة من الناس تفهم وتقدر وتؤيد حقيقة أن الأمم المتحدة لا عوض عنها. إنها أداة ليس لها مثيل، ونحن ننشد عالماً يسوده الإخاء والتقدم.

إن أفريقيا تكافح من أجل تنميتها على الرغم من الأزمات والصراعات التي تحدق بها مثل تلك التي نراها في ليبيريا وبوروندي، وفي ليبيريا، بعد أحداث نيسان/أبريل ١٩٩٦، نجح اجتماع القمة للجنة التسعة، بفضل تفتح عقول قادة الفصائل إلى حد ما في تهدئة

المستقبل أدواتنا الخاصة، أدواتنا المشتركة: الأمم المتحدة في خدمة الشعوب. والإرادة السياسية هي التي عليها المعول.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

المتحدة للطفولة على نتائج القمة العالمية للطفل. ومن اللازم والمرجو تقديم موارد أكبر.

إن ضبط النفس هو بداية الحكمة، لكنه لا يكفي دون توفر بيئة تمكينية. وهذه النقطة ثبتت صحتها دائما ابتداء من المناقشات في جولة أوروغواي وانتهاء بإنشاء منظمة التجارة العالمية. إن التضامن، ذلك الشعار الأساسي، ينبغي أن يسود وأن يوجه أعمالنا إذا كنا نريد لعالمنا أن يصبح قرية عالمية، وليس مجرد مجموعة من الجيوب المتفاوتة في حظها والتي مآلها في الأمد الطويل إلى الدمار المتبادل.

إن تعدد الأطراف يمكن أن يحول دون هذا المصير وخاصة إذ نرى في الوقت الحالي أن الدولة تتخلى عن سيطرتها على بعض عناصر سيادتها. إذ نجد في كل مكان منشآت ومنظمات تتفاوت في درجات شرعيتها وتتجاوز حدود الدول وتنشئ شبكات وعلاقات عبر وطنية. لذلك من الضروري أن نجاري هذه الاتجاهات وأن نوائم في الوقت الحالي وفي